MarocDroit.com
موقع العلوم القانونية
المجلة القانونية الأكثر قراءة في المغرب ... فضاء الرقمنة المستعجلة على العلوم القانونية و القضائية

جامعة الحسن الأول
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بسطات

بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام

تحت عنوان:

الانتقال الديمقراطي بالمغرب
الاكراهات و الرهانات

من إنجاز الطلبة:

سفيان ناشط

عثمان تليمة

تحت إشراف الدكتور:

مصطفى قاسيمي

السنة الجامعية: 2013 - 2014

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

مقدمة:

إن الحديث عن الانتقال الديمقراطي يقودنا إلى ضرورة الإحاطة بهذا المعطى "الانتقال الديمقراطي" لكن بداية يجب التطرق في البداية لمعنى الانتقال، وبعدها الديمقراطية، لنستطيع الخروج بتعريف شامل للانتقال الديمقراطي.

فالانتقال في اللغة بمعناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فانتقل[1]، مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول في صفاته وخصائصه.

أما كلمة ديمقراطية ومدلولها فترجع إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية.

لقد نمت معظم الديمقراطيات القديمة في مدن صغيرة ذات ديانات محلية أو ما يسمى ب المدينة – الدولة. وهكذا فإن قيام الإمبراطوريات والدول الكبرى مثل الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الهلينية – الرومانية والإمبراطورية الصينية والإمبراطورية العربية – الإسلامية والإمبراطورية المغولية في العصور الوسطى وفي معظم البلاد التي كانت تضم الديمقراطيات الأولى قد قضى على هذه الدويلات الديمقراطية بل على فرص قيامها أيضا.

لكن هذا لا يعني أن تطورا باتجاه الديمقراطية لم يحصل في العصور الوسطى. ولكن معظم هذا التطور حصل على مستوى القيم وحقوق الأفراد الذي نتج عن قيم الليبرالية التي نشأت مع فلاسفة التنوير توماس هوبز وجون لوك وإيمانويل كانط قبل تحقيق تقدم ملموس في الديمقراطية وهو الذي أدى إلى ازدهار نموذج الديمقراطية الليبرالية دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب.

---

[1]_ ابن منظور لسان العرب دار المعارف بيروت الطبعة الثانية1998 ص 2945.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

خلال النصف الثاني من القرن العشرين عرفت مجموعة من دول العالم المتسمة بأنظمة سياسة غير ديمقراطية تحولات مهمة على مستوى أنظمة الحكم، فانتقلت من أنظمة شمولية ديكتاتورية وغير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية.

وتقاس مؤشرات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي انطلاقا من الدستورية، دون الخلط بينه وبين الإصلاح السياسي، ما دام الثاني وسيلة التسريع من وثيرة الأول "أي الانتقال" أما الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي فإنه يرتبط بإصلاحات أساسية في المجتمع بكل مكوناته وحركاته[٢].

وعرفه آخر "بأنه يطرح في جوهره السعي إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الذي يتطلب تبني القواعد الحداثية على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما، وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها.

بينما ذهب آخر إلى اعتبار أن المقصود بالانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى المواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ..[٣].

إلا أن محمد عابد الجابري يرى أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو "الانتقال" ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان، يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟

---

[٢]_ مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب، التحول الديمقراطي بالمغرب الرهانات، والمعوقات والحدود، التقرير السنوي 2003، منشورات منتدى المواطنة ص 13.

[٣]_ برهان غليون، حلول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية 1994 ص140.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

أما السؤال "إلى أين" فالعنوان يجيب عنه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها، وأما من أين فهذا هو المسكوت عنه غالبا باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها"، والتي من المفروض أنها معروفة غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن عندما يطرح السؤال الثالث نفسه "كيف؟" إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال؟ وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد الانتقال إليه والوضع الذي يراد الانتقال منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين، مما يجعل من الانتقال إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل[٤].

[٤]_ عزيزة ومن، إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء،2001/ 2002 ص 33.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

إشكالية البحث:

إذا كان المغرب فعلا دخل مرحلة انتقال ديمقراطي، فأين تتجسد معيقاته وإكراهاته؟

هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي حقيقة الإنتقال الديمقراطي في المغرب؟
- كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية في غياب الديمقراطيين؟
- ما هي الأدوات الكفيلة لتأهيل المؤسسات الحزبية في المغرب لتحقيق رهان الإنتقال الديمقراطي؟
- هل يمكن القول أن التعددية الحزبية الفسيفسائية في المغرب يمكن اعتبارها أهم عوائق الإنتقال الديمقراطي؟
- إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود إنتقال ديمقراطي في المغرب في ظل الواقع السياسي الراهن؟
- هل استطاعت الأنساق السياسية في المغرب أن تؤسس إنتقال ديمقراطي بعيدا عن التجاذبات الداخلية والخارجية؟
- هل شكل الإنتقال الديمقراطي رهانا لدى الفاعلين السياسيين؟
- هل يمكن اعتبار المؤسسة الملكية عائقا أمام تحقيق إنتقال ديمقراطي في المغرب؟
- في ظل الوقت الراهن هل يمكن القول أن الملكية الدستورية تتجه في طور الملكية البرلمانية؟
- ألا يمكن اعتبار دستور 2011 كبوابة لبناء ديمقراطية حقيقية وكتجربة رائدة في العالم العربي.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المناهج المعتمدة:

المنهج التاريخي: جاء أثناء سرد التطورات والمراحل المهمة التي مر منها المغرب وبداية تشكل مفهوم الإنتقال الديمقراطي في المغرب.

المنهج الوظيفي: الوظائف التي تهتم بها النخب السياسية من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي.

المنهج البنيوي: تطرقنا له عند الحديث عن البنية التي تشكل منها عملية الإنتقال الديمقراطي من مشاركة سياسية ودور المؤسسات في تحقيق هذا الانتقال.

إن مقاربتنا للإشكالية التي سبق وأشرنا إليها اقتضت منا تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول: الانتقال الديمقراطي بين النظري والتطبيقي

الفصل الثاني: الإكراهات والرهانات للانتقال الديمقراطي بالمغرب

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الفصل الأول: الانتقال الديمقراطي بين النظرية و التطبيق

الانتقال الديمقراطي مسلسل سياسي يروم إلى توقيف القواعد الأتوقراطية و تعويضها بأخرى ديمقراطية،فهو يجسد لحظة المرور من نظام سياسي مغلق إلى نظام آخر مفتوح،يؤسس لعملية بناء قواعد سياسية جديدة تعكس طبيعة التسوية التي انتهى إليها أطراف الحقل السياسي المعني بالانتقال الديمقراطي.[٥]

و عموما يقصد بالانتقال الديمقراطي ،تلك السيرورة التاريخية التي تتميز بتحول السلطة السياسية من نمط التدبير السلطوي ،بشكل رسمي و تدريجي،نحو بناء تجربة جديدة تعتمد منظومة حكم أكثر ديمقراطية،عبر إحداث تغييرات فعلية على مستوى المؤسسات و القوانين و العلائق بين الحاكمين و المحكومين ،و توسيع فضاءات المشاركة و تجويد آليات إدارة الحكم،و ضمان الحقوق و الحريات...[٦]

و للتدقيق أكثر سيتم تناول هذا الفصل كم خلال مبحثين:بحيث يخصص المبحث الأول(نظرية الانتقال الديمقراطي و التجربة الإسبانية نموذجا)،أما المبحث الثاني فسنتطرف (للتجربة التاريخية للانتقال الديمقراطي بالمغرب).

---

[٥] محمد أتركين:"الانتقال الديمقراطي و الدستور:قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب"،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام.كلية الحقوق عين الشق-الدار البيضاء 2003-2004،ص،1

[٦] حسن طارق:"الشباب،السياسة و قضايا الانتقال الديمقراطي".مقالات.الطبعة الأولى2007

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المبحث الأول:نظرية الانتقال الديمقراطي و التجربة الإسبانية(نموذجا)

أصبح مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الشائعة في العالم،يستعمله دارسوا العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي في السنوات الأخيرة،فتعددت تعاريفه و مراحله بتعدد دارسيه.(المطلب الأول)،و لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكما مهما في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته دول عدة،و هو الأمر الذي قد يسمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى " le transitogie "[٧]،أي العلم المختص بدراسة المراحل الانتقالية.و يرى الأستاذ غي هيرمت أن الانتقال الديمقراطي يعتبر براديغما حديثا في علم السياسة،ظهر سنة 1975 موازاة مع التجربة الإسبانية[٨] (المطلب الثاني)

المطلب الأول:الانتقال الديمقراطي:مقاربة في المفهوم و المراحل

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول و الاستعمال في الحقل السياسي العربي و الثالثي عموما.هذا ،و سوف نقوم بمقاربة مفهوم الانتقال الديمقراطي (في الفقرة الأولى) و كذا مراحله (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى:المفهوم

[٧] Ahmed herzenni . « les responsabilites partages de la transition democratique »nos/22-23(été – autome 2001)p .64

[٨] Guy hermet « la concept de transition démocratique »dans la transition démocratique/paradigme nouveau ou accélérationde la modernité(salé/fondation abderrahim pour les science et le culture 1997.p 17

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

تعتبر قضية التعريف بالمفاهيم على الصعيدين النظري و التطبيقي من القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية و منها علم السياسة.فما هو مفهوم الانتقال الديمقراطي في أدبيات علم السياسة؟

*الانتقال لغة هو الخروج من حال لحال

Transition/sa veut dire passer d'un état a un autre

أي الخروج من حالة لأخرى بمعنى آخر أنه ليس كل انتقال هو بالضرورة "ديمقراطي" بل يمكن أن يعتبر ردة عن الديمقراطية و تكريسا للاستبداد.

إن الانتقال نصفه بالديمقراطي حين يعني التخلي عن النظام التسلطي و مظاهره و الدخول التدريجي و بشكل سلمي و هادئ إلى تجربة تتسم ببناء منظومة أكثر ديمقراطية.

و انطلاقا من هذا التعريف فإن الانتقال الديمقراطي يختلف عن "الانقلاب السياسي"الذي هو تغير مفاجئ في نظام الحكم تقوم به جماعة من الحكومة أو الجيش قصد الاستيلاء على السلطة.[٩]

كما تختلف عن "الثورة "من حيث كون هذه الأخيرة عمل من أعمال العنف يتخذ صورة نضال مسلح يقوم به جانب من الشعب في وجه الحكومة خروجا عن قوانينها

أما الانتقال الديمقراطي فهو عبارة عن "تتويج لمسلسل سياسي متصف بانتقال النظام السياسي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية بطريقة سلمية و هادئة و باضطراد ينتج وفق شروط و آليات تختلف من دولة لأخرى.

كما يجب التمييز كذلك بين الانتقال الديمقراطي "و الحكومة الانتقالية" التي تعني تشكيل الحكومة في انتظار إجراء انتخابات جديدة لتشكيل الحكومة المقابلة .

[٩] عبد الرحمان شحشي:"الانتقال الديمقراطي:مقاربة في المفهوم"،مجلة دفاتر القانون و الاقتصاد و التدبير رقم 2011/4،ص:117

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

و قد يبدو الانتقال الديمقراطي مرادفا لمفاهيم مثل "الانفتاح السياسي" و "الانتقال إلى الديمقراطية" و "التحول الديمقراطي" إلا أن هذه المفاهيم في الواقع لا تعني الانتقال الديمقراطي في شيء.

1-الانفتاح السياسي:

هو تنامي شعور عقلاني لدى نظم الحكم الفرد أو القلة بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية و من تم قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث توسيعه لمجال الحريات الفردية و العامة،و لذلك فأن الانفتاح السياسي هو تعبير عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم أسلوب حكمها السابق،الأمر الذي يؤدي بالانفتاح السياسي إلى إطلاق سيرورة لازمة و لكنها غير كافية قد تصل بالنظام السياسي إلى الانتقال نحو الديمقراطية ،و قد تقف عند مقاربة شكلها مع إنكار مضمونها عند الممارسة.

هذا إذا لم تتوافق القوى الناشدة للتغير على قواسم مشتركة تؤهلها لوضع مطلب الديمقراطية كضرورة وطنية موظفة الانفتاح السياسي لتحقيقها[١٠]

2-الانتقال إلى الديمقراطية:

هو حالة في فترة تاريخية يتم فيها الانتقال وقف توافق تعاقدي متجدد بناء على دستور ديمقراطي يوضع موضع التطبيق،حيث ينتقل النظام السياسي من خانة ناظم حكم الفرد أو القلة إلى خانة نظم الحكم الديمقراطية المؤسس على مبدإ المواطنة الكامنة و المتساوية حيث السيادة للشعب يمارسها عبر المؤسسات المنتخبة بطريقة حرة و نزيهةو حيث العلاقات بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ينظمها الدستور مع التأكيد على مبدأ استقلالية القضاء و باقي الآليات و الضمانات المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية.من هنا يمكننا من خلال فحص دستور دولة ما و مصدر السلطات و الحقوق

[١٠] عبد الرحمان شحشي:(المرجع نفسه ص118)

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

فيها و ممارستها واقعيا،أن نصنف نظام حكم ما في خانة الديمقراطية أو في خانة نظم الحكم الديكتاتوية و إن ادعى الديمقراطية و كانت فيه بعض مظاهرها[١١].

3-التحول الديمقراطي:

هو عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى حكم ديمقراطي،فالتحول الديمقراطي هو سيرورة ذات اتجاه تقدمي تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم و دمجها في الثقافة السياسية الوطنية و انعكاسها على السلوك الفردي و الجماعي باعتبارها تتضمن خلف منظومة من القيم و ليست فقط توافقا سياسيا فرضته الضرورة.

و حسب الباحثين المغاربة فإن الانتقال الديمقراطي كمفهوم و فلسفة في عملية بلورة حكم جديد لم يخرج عن ما ذهب إليه كل "أودينيل"و"جوي هرمت"فالأستاذ "عبد العزيز النويضي" يرى أن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلا يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق و لا يسمح بالمشاركة السياسية ،أو تكون فيه الحقوق مرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييدا شديدا ،إلى نظام سياسي يتيح مشاركة المواطنين و يسمح بتداول السلطة،و لا سيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية و إمكانية ممارستها بصفة فعلية[١٢].

و هكذا فإن الانتقال الديمقراطي هو حالة تأهب تاريخية عند كل الفاعلين السياسيين (أو على الأقل عند الأساسيين منهم) و بتفاوتات معينة ،للدخول في صيرورة سياسية جديدة تتميز بالقطع مع الماضي و الحفاظ على توازنات معينة لمصالح كافة الأطراف الاجتماعية و الاقتصادية،و الاعتراف المتبادل بمشروعية مطالبها و حقها في الوجود و الفعل،لهذا نجد مرحلة الانتقال الديمقراطي مطبوعة بسيادة مطالب تتعالى من مختلف الاتجاهات .

---

[١١] مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية/مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت،لبنان 2005 ،ص 14

[١٢] قاسيمي عبد اللطيف "الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات و المعوقات"رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال-2001/2000 ،ص 12

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

كل هذا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو صيرورة سياسية تنطلق دون أن يتغيب عنها أي فاعل من الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين الذين كانوا يتنازعون من أجل احتكار السلطة لفائدة أحدهم،إنه صيرورة يدخل فيها هؤلاء الفاعلين في حركة تاريخية،سواء ليؤكدوا هوياتهم السياسية أو ليغيروها بإعطائها تأويلات جديدة تبرر تبنيهم لأدوار سياسية جديدة مغايرة [١٣].

كما حاول صامويل هانتجتون في كتابه"الموجة الثالثة" التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين[١٤]،إعطاء تحذيذ لهذا المفهوم بقوله بأن موجة التحول الديمقراطي هي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي و تحدث في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة،أما جوهر عمليات التحول الديمقراطي هذه فكان هو التفاوض و التوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية الفاعلة في الحقل السياسي ،حيث أن قادة الجماعات و القوى السياسية و الاجتماعية الرئيسية في المجتمع تتحاور فيما بينها صراحة و ضمنا و تتخذ تدابير مقبولة للانتقال إلى الديمقراطية و كان التفاوض هو العنصر الرئيسي في عملية الإحلال التحولي و كانت العملية في التحول ضمنية في الغالب،حيث كان الإصلاحيون في الحكومة يفتحون الباب السياسي و كانت المعارضة تعدل من مطالبها و تهدئ من حميتها من أجل المشاركة في تلك العملية.

و يمكن القول أن مرحلة الانتقال الديمقراطي تأتي وفق الظروف التاريخية الخاصة بكل مجتمع،و هي تختلف من مجتمع لآخر ،و من مرحلة دولية إلى أخرى،و حسب طبيعة الفاعلين السياسية الاجتماعية و الثقافية و د رجة نزاعاتهم،و لتحقيق هذا الانتقال لابد من المرور من أربعة مراحل كما صاغها "رستو" في عام 1970.

الفقرة الثانية:المراحل

---

[١٣] بياز عبد الرزاق"المسألة الدستورية و الانتقال الديمقراطي بالمغرب"أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق عين الشق-الدار البيضاء .السنة الجامعية2002/2003،ص 23

[١٤] صامويل هانتجتون "الموجة الثالثة،التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"ترجمة عبد الوهاب علوي،الطبعة الأولى1993،ص:73

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

إن الانتقال الديمقراطي يمر في أربع مراحل كما صاغها رستو في سنة 1970و هي[١٥]:

* المرحلة الأولى:هي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية و شبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني

* المرحلة الثانية:بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعي أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين و ملاك الأراضي أو الطبقة المتوسطة و الفئة الحاكمة .و قد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد.

*المرحلة الثالثة:إذا انتهى الصراع إلى توازن اجتماعي حيث أن ميزان القوى يظل غير محسوم لمصلحة فئة ضد أخرى،يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية أهمية قصوى.أي تبدأ أطراف الصراع في ظل ميزان القوى غير المحسوم إلى عقد الصفقات،و التوصل إلى حلول وسطى،و تتبنى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تضمن لكل طرف حصة ما في النظام السياسي.و عادة ما يكون هذا القرار على حسابات عقلانية للخسائر و الأرباح.

* المرحلة الرابعة:فيها يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا ،إذ إن عقد الصفقات و الحلول الوسطى قد يأتي بنتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها و ليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية و تصبح عرفا اجتماعيا،و إذا استمر الخضوع إلى هذه الواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة تعبر تجربتها الأولى و تنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[١٦].

و بعبارة أخرى فإن العمليات السياسية التاريخية المتميزة صراع اجتماعي مفتوح حول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان على تبني الديمقراطية كأداة لإدارة الصراع

[١٥] محمد يونسي :"النخبة و الانتقال الديمقراطي في المغرب:محاولة للتحديد" رسالة لنيل ديبلوم الماستر في القانون العام،كلية الحقوق سطات،السنة الجامعية2012/2011،ص 19
[١٦] محمد يونسي (المرجع نفسه،ص 20)

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الاجتماعي سلميا و الإشراف على تطوره المنتظم ،و هكذا تكون الديمقراطية نتاج صراع الإرادات الاجتماعية المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي حاد بمصالحها بعيدة المدى.

المطلب الثاني : تجربة الانتقال الديمقراطي بإسبانيا:

* إن الاهتمام بإسبانيا مسارا و تجربة استرعت جميع المجتمعات حتى تلك التي راكمت رصيدا غنيا و متقدما في البناء الديمقراطي فقد شكلت إسبانيا الثورة "الجذرية الوحيدة في القرن العشرين التي حققت دون إراقة دماء" كما إن إيقاع الانتقال تميز بميزتي السرعة و التوازن حيث شاركت في نسجه جميع مكونات الحقل السياسي الإسباني[١٧].

* ندرج كذلك التجربة الإسبانية نتيجة اهتمام النخبة الفكرية و السياسية المغربية بهذه التجربة،و انتباهها المتزايد بنتائج هذه الأخيرة و النتائج التي آلت إليها و ذلك بسبب العامل الجغرافي و الثقافي المتبادل و المصالح الاستراتيجية المتبادلة المشتركة.

اعتمد الانتقال الديمقراطي في إسبانيا على أرضية جمعت في البدء بين العوامل الممهدة لهذا الانتقال المتمثلة في إفرازات طبيعية للتطور المجتمعي و لاحقا توافق الأطراف المعنية بشأن قضايا وقع عليها الخلاف و تطلبت في التوصل إلى الحد الأدنى من التفاهم للسير قدما،و لازم هذه المسيرة إرادة حقيقية لدمقرطة البلاد و إن اختلفت الوسائل في الطريق،لكن الأساسي و الإيجابي أنه تمت الإجابة العملية و الميدانية على جميع التحديات المطروحة،فما هي إذن العوامل التي ساعدت على إنجاح التجربة الإسبانية؟

الفقرة الأولى: الاتفاقيات(الدستور)

عوامل مختلفة مهدت للانتقال الديمقراطي في إسبانيا لكن لوحدها لم تكن كافية لتجاوز الخلافات الشديدة بين الأطراف السياسية في المجال الحقوقي و الاجتماعي و الاقتصادي و

[١٧] محمد مالكي:"المغرب و تجربة الانتقال إلى نظام ديمقراطي بإسبانيا:الدروس المستفادة قدم إلى اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية 5_16_6 ص1

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الدستوري مما تطلب الإسراع بالاتفاق حول قضايا معينة منها ما تمت بلورته في اتفاقيات أبرزها الدستور و منها ما بقي اتفاقا شفويا أي ما يدخل في إطار تعهدات الشرف[١٨].

1-اتفاقية تجاوز أحقاد الماضي:

يعتبر هذا العامل من أبرز العوامل التي سهلت الانتقال الديمقراطي في إسبانيا،على الحرب الأهلية التي عاشتها البلاد ما بين سنتي 1936 و 1939 و خلفت نتائج كارثية و حصيلة مأساوية،ساهمت بشكل كبير في تغيير العقليات و القضاء على الأحقاد و النزعة الانتقامية التي استمرت بشكل نسبي لدى البعض،و لم يطرح ملف حقوق الإنسان بحدة لتحديد مسؤوليات الماضي بحكم أن الأطراف المنتصرة و المنهزمة تورطت بالتساوي في وقائع الحرب الأهلية،و اقتصر تحديد المسؤوليات على تعويض الذين صودرت ممتلكاتهم.

2- اتفاقية لامنكلوا:

حالة "الكبت السياسي" التي عاشتها اسبانيا خلال مرحلة الديكتاتورية تفجرت بشكل كبير بعد رحيل فرانكو،و اعتقد الكثير في تحقيق الديمقراطية في وقت وجيز بينما اعتبر البعض الآخر أن الإكثار من الاضرابات و حتى العنيفة منها مظهر سليم من مظاهر الديمقراطية،و هكذا دخلت اسبانيا سنتين بعد رحيل فرانكو في دوامة مستمرة من الاضرابات و الاحتجاجات أخذت أحيانا طابعا عنيفا،و ترتب عن ذلك تأزم الوضع الاجتماعي و الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة،و أمام هذه الأوضاع اجتمع جميع زعماء الأحزاب و النقابات في القصر الرئاسي بغية التوصل إلى اتفاق لخلق أجواء الاستقرار،و اتفق الجميع على توقيع اتفاقية لامنكلو التي أصبحت بمثابة إجماع في المجال السوسيو اقتصادي،و خلق سلم اجتماعي حقيقي مكن من تحقيق قفزة اقتصادية بطمأنة المستثمر

[١٨] محمد زين العابدين الحسني:"التجربة الإسبانية الجديدة ،محالة للتقييم" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام كلية الحقوق الرباط1990/2000 ص 88

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المحلي و جذب المستثمر الأجنبي،و عزز الاستقرار الاقتصادي من قوة الطبقة المتوسطة الضمانة الحقيقية للانتقال الديمقراطي[١٩]

3- الدستور و الحكم الذاتي:

بعد اتفاقية لامنكلو و قانون الأحزاب لم يبقى لاسبانيا سوى حلقتين أساسيتين للإجابة على المعضلات السياسية و الاجتماعية التي طرحها رحيل فرانكو و الانتقال إلى ضفة الدول الديمقراطية ،الحلقة الأولى هي تسطير دستور الذي عكس – باعتباره أسمى وثيقة في البلاد – فلسفة التوافق بين مكونات الحقل الإسباني،و هو توافق على الانخراط في الحداثة بكل حمولاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و لعل عنوان الحداثة هنا استبعاد الدستور مبدأ الجمهورية و استعادة الملكية على أسس برلمانية تحكيمية يحظى من خلالها الملك بمكانة تحكيمية تسمح له بالتدخل لإقامة توازن بين الأطراف و الفاعلين دون أن يكتسح حضوره أطراف الجسم السياسي و يهيمن على نشاط و فعالية المؤسسات[٢٠].

أصبح الدستور الإسباني المحدد لقواعد اللعبة السياسية ،و المرجعية الأساسية للأنشطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الحلقة الثانية لإرساء الحكم الذاتي لتلبية مطالب القومين الباسك و الكاتالان و تفادي تفتيت الخريطة الترابية للبلاد[٢١].

كما عملت الحكومة على إشراك جميع الحركات السياسية في مشروع تحرير بنود الدستور لتحقيق الإجماع و تفادي فشل الدساتير السابقة،فمنذ القرن التاسع عشر عرفت اسبانيا أكثر من 10 دساتيرانتهت إلى الفشل.

فالجديد في هذا الدستور الذي أخرج البلاد من ديكتاتورية شبه مطلقة نحو ديمقراطية غربية ،هو إنشاء المؤسسات و التركيز على نظام الحكم الذاتي و مأسسة الأحزاب السياسية و الجمعيات،و الحق في ملتمس حجب الثقة عن الحكومة ،و إحداث منصب محامي الشعب

---

[١٩] محمد زين العابدين الحسني :التجربة الإسبانية الجديدة،محالة للتقييم" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام كلية الحقوق الرباط 1991/1990 ص 89

[٢٠] محمد مالكي

[٢١] كمال مجاهدي:"الديمقراطية الصعبة" ص198

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الذي يتلقى شكاوى المواطنين و يصدر تقارير سنوية عن مستوى الحريات الفردية و الجماعية في البلاد[٢٢]

الفقرة الثانية:ملامح التغيرات داخل الأحزاب السياسية:

يعتبر الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني ،قوة سياسية رئيسية في البلاد و هكذا في الفترة ما بين 1972 و 1974 وقع صراع قوي بين زعماء الحزب التارخيين،و المقيمين في فرنسا ،و بين الجيل الذي كان قد أسس تنظيمات في مجموع البلاد ،فإن كان الجناح القديم المتشدد بزعامة "أدولفو لوبيس " قد راهن على الحلول المتشددة بإعداد لثورة سياسية و اجتماعية بعد وفاة فرانكو،فإن الجيل الجديد بزعامة "فيلي غونثالث" يعتبر أكثر واقعية و ذلك بفعل إدراكه لآليات الصراع السياسي في البلاد،الذي أعطى تصور آخر يتسم بالاعتدال و البحث عن الحلول الوسطى،فقد اعتبر هذا التيار أن الفرانكفونية لن تنتهي بذهاب فرانكو،و اعتبر أن البلاد مقبلة على انفتاح سياسي و أن الأحداث والتطورات السياسية،لاسيما على المستوى الدولي ستكون لصالح ذهاب البلاد إلى المنهج الديمقراطي،و قد كان انتخاب "فيلبي غونثالث" سنة 1974 انتصارا لأصحاب الحلول الواقعية،أما أصحاب نظرية القطيعة التامة مع الماضي فقد كانت النتائج تعبر عن هزيمتهم[٢٣].

كما أن الأحزاب الأخرى ستخفض من حجم مطالبها،و أهدافها مثل الحزب الشيوعي حين ما أدرك استحالة إنجاز الثورة الشيوعية،فتخلى عن مواقفه الراديكالية،كما سيحقق ممثلو القوميات الموجودة بالمنفى،مثل الحزب القومي الباسكي،و التشكيلات السياسية الكاثوليكية،التي خفضت-من مطالبها بالانفصال عن اسبانيا و إقامة الدويلات.

المبحث الثاني:التجربة التاريخية للانتقال الديمقراطي في المغرب:

[٢٢] هالة مصطفى:"تجربة إسبانيا في التحول الديمقراطي:نموذج آخلا الأهرام المصرية"المقالة منشورة بموقع جريدة الأهرام الإلكتروني:WWW.DIGITAL.AHREM.ORG

[٢٣] محمد المصطفى ولد محمد أمين :"الانتقال الديمقراطي في موريطانيا:الاكراهات و الرهانات" رسالة لنيل ديبلوم الماستر في القانون العام،كلية الحقوق سكات،السنة الجامعية 2011/2010

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

إن دراسة التجربة المغربية في الانتقال الديمقراطي في إطار النسق السياسي المغربي،يحتم على الباحث التريث في إطلاق الأحكام على نجاح أو فشل التجربة الديمقراطية في المغرب.

و لمعرفة تطور هذه التجربة و كذا سياق ظهورها سنتطرق إلى المحاور التالية(المطلب الأول:يتعلق بالارهاصات الأولى للانتقال الديمقراطي بالمغرب) أما فيما يخص(المطلب الثاني: كل ما يتعلق بالانتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي).

المطلب الأول:الارهاصات الأولى للانتقال الديمقراطي بالمغرب:

وظفت بعض الكتابات مفهوم الانتقال بشكل غامض و فضفاض من قبيل "مارك أولويي" الذي يعتبر بأن "المغرب عرف توالي مراحل الانتقال الديمقراطي على النحو التالي:1993 الانتخابات التشريعية، 1994 العفو الشامل، 1996 وضع دستور متفاوض حوله من قبل أحزاب الكتلة،1997 انتخابات تشريعية،1998 حكومة التناوب"[٢٤]

و لاعتبارات منهجية فإننا سنتناول مرحلتين أساسيتين:تجربة التناوب التوافقي(فقرة أولى)،و كذلك تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة(فقرة ثانية).

الفقرة الأولى:الانتقال الديمقراطي من خلال تجربة حكومة التناوب التوافقي:

تشتق كلمة تناوب من فعل (تناوب) فيقال تناوب القوم على شيء أو في شيء [٢٥]،معناه تعاقب القوم أي أخذ بعضهم موقع الآخر لهذا الشيء و يقابله باللغة الفرنسيةFAIRE Q.Q.C à tour de role.

و بدون ريب أن التناوب يساهم بشكل كبير في تجديد الحكام و السياسيات و ذلك من أجل تجاوز الروتين السياسي ،فبقاء الأحزاب في الحكم بشكل دائم يدفعهما إلى الاستبداد، و بقاء

---

[٢٤] Oliuer(maroc)/ »maroc une transition pleine dembuch « REVrecherchs internatioànale N62 .4(2000) P 114

[٢٥] جبور عبد النور:" المعجم المفعل – عربي فرنسي- الجزء الأول:دار العلم للملايين،ص 601،طبعة 1993

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

MarocDroit.com
موقع العلوم القانونية
أحزاب في المعارضة أطول فترة ممكنة يدفعهما إلى التمرد و اللجوء إلى العنف من أجل الوصول إلى الحكم.

كذلك يتوخى من التناوب تحقيق التوازن بين الكتل السياسية و بالتالي خلق استقرار حكومي و سياسي،و الأصل في التناوب على السلطة أنه ينتج عن صناديق الاقتراع،أي أن طريقة الاقتراع المتبعة في البلاد و تكوين الجسم الانتخابي يتحكمان في عملية التداول على الحكم [٢٦].

و تعتبر كلمة تناوب إحدى العبارات التي صدرت عن الراحل الحسن الثاني نفسه ،الشيء الذي يحيل بقوة على الضرورة التي يتمتع بها هذا المفهوم منذ أن أصبح إحدى الاستراتيجيات لدى المؤسسة الملكية،حيث عر الملك عن رغبته في أن تتولى المعارضة القديمة الحكومة و ذلك عبر استقبالها في 22 أكتوبر 1993[٢٧].

و بالتالي فمشروع التناوب التوافقي هو "مشروع ملكي"[٢٨] أو كما وصفه أحد الباحثين بأنه "اختيار ملكي اضطراري"[٢٩] ،فهو اختيار ملكي إرادي،حيث المبادرة جاءت من طرف الملك الحسن الثاني ،و هذا اضطراري ،لأن السياسة الواقعية للملك و الظروف العالمية و الجهوية و الداخلية،يستشف منها ضرورة تكييف النظام الملكي مع المستجدات.

و عليه تكون الملكية قد كسبت رهانين تاريخيين[٣٠]:

* الأول:شرعية ديمقراطية حداثية إضافية

[٢٦] المختارمطيع:"التناوب على الحكم"،المجلة الفصلية :دراسات و وقائع دستورية و سايسية ، العدد الثاني مارس 2000،ص :129

[٢٧] بنجلون عصام:"التناوب في الخطاب الملكي"،المجلة الفصلية،دراسات و وقائع دستورية و سايسية،العدد الثاني مارس 2000،ص 49

[٢٨] عبد الرحمان اليوسفي:"التناوب التوافقي من إبداعات الفكر الحسني/ندوة الفمر الحسني/م.س.ذ/ص113

[٢٩] عبد اللطيف أكنوش :محاضرات علم السياسة ألقيت على طلبة السلك الثالث كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء/السنة الجامعية 1997-1998

[٣٠] عبد الرحمان شحشي :"قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني"المطبعة الملكية الرباط 2007،ص 360-361

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

* الثاني:استمرارية في الزمان بنفس جديد

و لهذا كتب "جون بيير توكوا" بأن "الحسن الثاني يشرعن الملكية عبر التناوب السياسي"[٣١].

و يعتبر التناوب التوافقي الذي كرسه المغرب بالتعيين الحكومي في 8 مارس 1998 نقطة تحول هامة في النظام السياسي المغربي،فهو بالدرجة الأولى مبادرة ملكية له أسبابه التي وصفت ب"تجنب السكتة القلبية" و له أسلوب تحقيقه هو"التراضي" و له مضمونه الخاص المتمثل في إشراك أحزاب المعارضة و منهم ضمانات أساسية،إنه تناوب بإرادة ملكية ،فخلال افتتاحه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية للولاية التشريعية 1993-1999.

قال الملك الحسن الثاني:"أنني أرغب أن يمر بلدنا من فترة التناوب لسبب واحد هو أن الديمقراطية لا معنى لها إلا إذا كان فيها تناوب"[٣٢].

و لقد عكست الإصلاحات السياسية التي شهدها المغرب منذ بدايات التسعينيات محاولة التخفيف من حدة انعدام بين كل من المؤسستين النيابية و الحكومية ،و ذلك في إطار المزيد من الانفتاح الذي شهدته المؤسسة الملكية عن مختلف القوى السياسية،و في إطار هذا السياق سادت مفاهيم التراضي و التوافق و التناوب و تقبل مختلف الفاعلين السياسيين الشكل الملكي الدستوري البرلماني و عكست التعديلات الدستورية عام 1992 و 1996 حرصت المؤسسة الملكية على الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي بشروط خاصة و عبر آليات تحددها هذه المؤسسة التي أيقنت أهمية صناعة ديناميكيات التحول و الإصلاح و آثاره الإيجابية على المجتمع،و لقد أيدت بعض التيارات السياسية ما حققته من

[٣١] عبد الرحمان شحشي:نفس المرجع ،ص 361

[٣٢] عبد اللطيف مستكفي :"طبيعة الإصلاح السياسي و الدستوري بالمغرب:مرحلة التسعينيات"،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق الدار البيضاء 2002-2003

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

خطوات إيجابية على طريق الإصلاح،و أشار البعض إلى الاستشهاد بما حققته حكومة التناوب كدليل على رسم معالم التحول المطلوب[٣٣].

و قد كان تجسيد تجربة الانتقال الديمقراطي في المشهد السياسي المغربي مع تشكيل أول حكومة تناوب برئاسة عبد الرحمان اليوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي في ربيع العام 1998[٣٤] .إلى جانب ستة أحزاب أخرى(الاستقلال-التقدم والاشتراكية-التجمع الوطني للأحرار-الحركة الشعبية-جبهة القوى الديمقراطية-الحزب الاشتراكي الديمقراطي)

1-السياق العام لتجربة التناوب التوافقي بالمغرب:

منذ الاستقلال إلى حدود 2002 عرف المغرب ست تجارب برلمانية،ظلت خلالها مجموعة من الأحزاب تحتكر الأغلبية و تشارك في الحكومة،و بقيت مجموعة أخرى في المعارضة طيلة هذه التجارب [٣٥].و قبل انتهاء التجربة البرلمانية الخامسة (منذ 1993) اتجهت نية السلطة تجديد الفرق الحكومية عبر إيصال المعارضة إلى المسؤولية.و تحقق ذلك خلال التجربة البرلمانية السادسة حيث انتقل جزء مهم من المعارضة عبر التناوب التوافقي إلى الأغلبية و انتقل جزء مهم من الأغلبية السابقة إلى المعارضة.و يعتبر تشكيل حكومة التناوب منعطفا هاما في الحياة السياسية المغربية،إنه التناوب الحكومي الأول من نوعه في تاريخ المغرب و في العالم العربي،لا تقود هذه الحكومة معارضة تحظى بالأغلبية كما هو الشأن في أنظمة أخرى غير أن اختيار الملك للوزير الأول ،من بين الاشتراكيين مكن جبهة المعارضة من تشكيل أغلبية بتحالف مع أحزاب أخرى،و يمكن اعتبار أن فكرة التناوب التوافقي كانت انطلاقتها مع الحسن الثاني رحمه الله في 1992 حين قال في خطاب 6 نونبر 1993 "إني قررت التداول و التجديد لذا قررنا أن نختار الوزير الأول من

---

[٣٣] محمد عابد الجابري:" مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"/المستقبل العربي ،العدد 239،1999،ص 22

[٣٤] عن موقع بلقزيز عبد الإله -http.//infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-28326715.html

[٣٥] ادريس الكريني :"التناوب السياسي بالمغرب:المسار و المعيقات"مقال منشور من خلال مدونة الاستاذ الالكترونية http//drisslagrinimaktoobblog.com

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المجموعة المكونة من المعارضة القديمة و من اتلف معها حتى يمكن أن يقوم التناوب ..."و نظرا للنقاش الذي عرفته البلاد حول الاصلاحات السياسية و الديمقراطية ممثلة في إطلاق صراح المعتقلين السياسيين و تدشين مرحلة الانفراج السياسي للبلاد و توسيع نطاق الحريات العامة ،و إشراك أطراف المعارضة السياسية التقليدية في تدبير الشأن السياسي للبلاد بالإضافة إلى إجراء تعديل دستوري .و قد امتد النقاش حول هذه الإصلاحات من بداية التسعينات إلى حين الوصول إلى فكرة التناوب [٣٦].و ذلك عندما عين الملك الحسن الثاني آنذاك ،عبد الرحمان اليوسفي الأمين لحزب الاتحاد الاشتراكي وزيرا أولا في 14 مارس 1998،"و يمكن اعتبار أن فكرة التناوب التوافقي جاءت كإجابة على مطالب سياسية و اجتماعية ملحة و آنية إضافة إلى ضرورة تمثيل الحسابات السياسية و الحزبية في العمل السياسي الحكومي و غير الحكومي"[٣٧].

*برنامج حكومة التناوب التوافقي:

تعلق البرنامج الحكومي الذي أدلى به الوزير الأول أمام البرلمان بعد تنصيب حكومته بإصلاح الإدارة و القضاء و الحد من البطالة و تأهيل النسيج الحكومي و إصلاح التعليم و دعم دخول البلاد لمجتمع المعلومات[٣٨].

كما وعدت الحكومة بإقرار مفهوم جديد في التسيير الحكومي و بمحاربة التماطل الإداري و إصلاح علاقة الإدارة بالمواطن و المستثمر،و تخليق الحياة العامة بوضع ميثاق

[٣٦] ليزيد بركة،"المسار التكتيكي و الاستراتيجي للانتقال العسير :شريحة اجتماعية على عتبة السلطة"منشورات مركز الدراسات الاستراتيجي،ماروتامسنا الرباط1998.ص:81

[٣٧] إدريس الكريني مرجع سبق ذكره

[٣٨] عبد الكبير خطيبي :التناوب و الأحزاب السياسية،ترجمة عز الدين الكتاني الادريسي ،منشورات عكاظ1999،ص 45

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لحسن التدبير و تنمية الاقتصاد و خلق استراتيجية جديدة للنمو قابلة للتطبيق و الإنجاز،و تبسيط المساطر الإدارية و تحيين النصوص القانونية لكي تتلاءم مع روح التنافسية و حماية المستهلك و احترام الأولويات في مجال الصناعة و إنجاح مشاريع الخوصصة و دعم شفافيتها و إصلاحات أخرى في المجال المالي و الضريبي.إذا كان هذا هو البرنامج الذي اعتمدته حكومة التناوب فهل يمكن أن نتساءل عن حصيلة هذه الأخيرة؟

*حصيلة حكومة التناوب التوافقي:

على الرغم من الوعود التي تقدمت بها الحكومة،فإن الحصيلة لم ترق طبعا إلى مستوى الآمال التي وضعت عليها ،و كيف كانت العوائق و الإكراهات التي أعاقت عملها فإن البرنامجين اللذان تقدمت بهما أمام البرلمان كانا طموحين جدا،لكن إدخالهما لحيز التنفيذ لم يكن بالمستوى المنشود،فإسماعيل العلوي الأمين العام لحزب التقدم و الاشتراكية و وزير الفلاحة و المياه و الغابات في حكومة التناوب،اعترف بأن الرفق بين خطاب المعارضة و آليات التنفيذ كبير جدا،و بأنه من الصعب تطبيق البرنامج الحكومي برمته.

2-معيقات تجربة التناوب التوافقي بالمغرب:

شهدت تجربة التناوب التوافقي عدة إشكالات تتلخص في كون أن التناوب التوافقي،لم يسهم في حل مشكل ضعف المؤسسة البرلمانية ،بل خلق أزمة داخلها،فالأحزاب التي كانت في السلطة أو ما يعرف بالأحزاب الإدارية لم تكن مهيأة للقيام بالدور الجديد الذي أسند إليها(أي المعارضة)لذالك ظل دورها كمعارضة محدودا خصوصا في بداية الولاية التشريعية و حتى حزب العدالة و التنمية الذي يمثل المعارضة الجديدة اكتفى في البداية بموقف المساندة النقدية و يعني بها:"سلوك حضاري أصيل يتمثل في تمكين الحكومة من أجواء مناسبة للعمل و الإنجاز حتى و لو لم نشارك فيها .... مع الاحتفاظ بحق المراقبة و المحاسبة عند الضرورة توخيا للترشيد و التسديد"[٣٩].

[٣٩] إدريس الكريني:مرجع سبق ذكره

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

صعوبة استيعاب الانتقال من موقع المعارضة إلى موقع الأغلبية بالإضافة إلى صعوبات ناجمة عن طبيعة التشكيلة الحكومية ذاتها،حيث غاب الانسجام بين أعضائها على مستوى أحزاب الكتلة إذ تعرض الأداء الحكومي للانتقاد من طرف حزب الاستقلال و على مستوى مختلف مكونات الحكومة ... العلاقة بين وزراء الكتلة و وزراء أحزاب الإدارة و وزراء أحزاب السيادة... فجميع هذه المعطيات أثرت بشكل كبير على حصيلة العمل الحكومي،بشكل عام و على حصيلة عمل المعارضة في مراقبة العمل الحكومي بشكل خاص.

و يعتبر دخول أحزاب الكتلة الديمقراطية للسلطة من بين السلبيات الأولى حيث تركت فراغا هائلا في موقع المعارضة الذي كان يهدد المغرب بانفجارات اجتماعية غير متوقعة،و هو الأمر الذي جعل الملك الحسن الثاني يدرك خطورة تأثير خطاب المعارضة مما دفعه سنة 1992 إلى اقتراح تشكيل حكومة من أحزاب المعارضة من أجل امتصاص غضب الشارع و وضعها أمام امتحان ممارسة الحكم و حتى لا تظل مستفيدة من أخطاء الحكومة لكن ذلك لم يتحقق إلا سنة 1998 و ذلك ما جعل أحزاب الحكم السابق أو ما يعرف بأحزاب اليمين تجد نفسها في موقع المعارضة لكنها فشلت في ملء هذا الموقع لكونها ولدت في أحضان السلطة،و هذا ما أدى إلى ظهور قوى جديدة قدمت لملء المقعد الشاغر-مقعد المعارضة- هذه القوى تجسدت في الأحزاب و التنظيمات الإسلامية متمثلة في جماعتين عريضتين هما:هما جماعة التوحيد و الإصلاح بقيادة أحمد الريسوني و حزب العدالة و التنمية بالإضافة إلى جماعة العدل و الإحسان بقيادة عبد السلام ياسين[٤٠]

الفقرة الثانية: تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة:

إن هيئة الإنصاف و المصالحة هي لجنة وطنية مستقلة للحقيقة و الإنصاف و المصالحة ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،من مهامها،الكشف عن الحقيقة،و جبر الضرر و إعادة الاعتبار للضحايا و

[٤٠] محمد ظريف :"الحقل السياسي المغربي"،منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.الطبعة الأولى-نونبر 1988،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء،ص 107-133

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

ذوي الحقوق،و إصدار تقرير نهائي كوثيقة رسمية يتضمن خلاصات التحريات و اقتراحات كفيلة بحفظ الذاكرة و بضمان عدم تكرار ما جرى و محو آثار الانتهاكات،و تقوية الثقة في حكم القانون و احترام حقوق الإنسان و إرساء مقومات المصالحة دعما للتحول الديمقراطي[٤١].

1-سياق هيئة الإنصاف و المصالحة:

تم إنشاء هيئة الإنصاف و المصالحة في مرحلة دقيقة و مهمة في سيرورة التطور الذي عرفه المغرب منذ بداية التسعينيات،على إثر التحولات السياسية التي كانت مطروحة على الدولة و مكونات المجتمع السياسية و الاجتماعية [٤٢].و تعتبر هيئة الإنصاف و المصالحة ،كآلية للعدالة الانتقالية،ثمرة من ثمرات هذا التطور التدريجي،الصعب و المركب في حل المشاكل و الملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،و محصلة التفاعلات و المناقشات على مستوى الطبقة السياسية و القوى الفاعلة في المجتمع المدني،للبحث عن أحسن السبل لتسوية نزاعات الماضي و حلها بشكل عادل و منصف [٤٣].و تندرج تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة ضمن ما أصبح يسمى ب"العدالة الانتقالية" [٤٤]،و هي مفهوم يحيل على قضايا معروفة في "علوم الانتقال السياسي "،و غيرها من الدراسات التي تهتم بالموضوع،و يشير،في معناه القريب من سياق تسوية المشاكل و الآثار المترتبة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي،إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة تكون ملائمة لمرحلة الانتقال الذي يتم في ظل نظام سياسي أو مجتمع ما،و من الشروط الأساسية

---

[٤١] مطبوع توزعه الهيئة للتعريف بها،غير منشور

[٤٢] للإشارة فهيأة الإنصاف و المصالحة تأسست بمقتضى قرار ملكي سامي بتاريخ 6 نونبر 2003 بالمصادقة على توصية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان صادر بموجب المادة السابعة من الظهير الشريف رقم 350.00.1 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس.

[٤٣] تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة موقع هيئة الإنصاف و المصالحة الإلكتروني http.//www.ier.ma.article.php3 ?id_article=1512.

[٤٤] صحيح أن التجربة المغربية رائدة مغاربيا و عربيا بل هي الأولى من نوعها،لكن الساحة الدولية حافلة بالعديد من التجارب من بينها تجربة البيرو و جنوب إفريقيا هذه التجارب أثبتت نجاعتها في سبيل العدالة الانتقالية.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لإحداث مثل هذه اللجان توفر إرادة سياسية للقيام بإصلاح أو مواصلة الإصلاح أو المساعدة على إتمام مشروع الإصلاح[٤٥].

2- اختصاصات الهيئة و حدود هذه الاختصاصات:

تضطلع هيئة الإنصاف و المصالحة باختصاصين الأول زمني حيث أنه يشمل الفترة الممتدة من أوائل الاستقلال إلى تاريخ المصادقة الملكية على إحداث هيئة الإنصاف و المصالحة سنة 1999[٤٦]،أما بالنسبة للاختصاص الثاني و هو اختصاص نوعي الذي اطلعت به الهيئة يشمل التقييم و البحث و التحري و التحكيم و الاقتراح،فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة الممتدة موضوع الاختصاص الزمني أي الفترة ما بين 1956_1999[٤٧].

إن ما يمكن ملاحظته انطلاقا مما سبق أن الهيئة حصرت الانتهاكات في فترة زمنية محددة و كأنها تريد أن تنفي أي انتهاكات ما بعد 1999 مع أن الواقع الحقوقي في المغرب يؤكد استمرار انتهاكات لحقوق الإنسان خصوصا إذا استحضرنا الاعتقالات التعسفية التي طالت بعض الصحفيين ثم الإسلاميين الذين تم اعتقالهم على خلفية أحداث 16 ماي 2003 و مختلف أنواع التعذيب التي تعرضوا لها خلال استجوابهم.

يرى الأستاذ إدريس الكريني أن المد التي مارست من خلالها الهيئة مهامها و المحددة في سنة تظل غير كافية،و هو ما عكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية ،و من جهة أخرى كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين،و لم تتح لها إمكانية المبادرة بنفسها من أجل البحث أو التنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات[٤٨].

---

[٤٥] إدريس الكريني :"المغرب و تجربة الإنصاف و المصالحة"مرجع سابق

[٤٦] هيئة الإنصاف و المصالحة الموقع الإلكتروني للهيئة

[٤٧] هيئة الإنصاف و المصالحة نفس المرجع أعلاه

[٤٨] إدريس الكريني:تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة و مطلب العدالة الانتقالية محاضرات مادة الحياة السياسية الفصل الخامس علوم سياسية قانون عام،ص18

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

اما بالنسبة للاختصاص الموضوعي فقد حصر بدوره الانتهاكات في الاختفاء القسري و الاعتداء التعسفي في حين تم تناسي مجموعة من الانتهاكات الأخرى.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي:

أصبحت لكلمة الإرادة الشعبية مدلولا خاصا في المعجم السياسي المتداول،و بالتالي ستصبح كلمة الشعب مفعولا قويا مشحونا بالدلالات العميقة التي ترمي إلى القدرة على صناعة التغيير و تجاوز جميع الأطروحات الانهزامية التي تلبس لبوس الواقعية في مهاجمة طية"أنظمة استبدادية جاثمة على صدور الشعوب العربية التواقة إلى الحرية و الكرامة و الديمقراطية...[٤٩].

فكيف كان التفاعل المغربي مجتمعا و دولة مع الحراك العربي؟

للإجابة عنه سنتناوله من خلال:

الفقرة الأولى:التفاعل المغربي مع الحراك العربي

الفقرة الثانية :دستور 2011و سؤال الانتقال الديمقراطي

الفقرة الأولى:التفاعل المغربي مع الحراك العربي:

مثلت 2011 منعطفا جديدا في رؤية الإنسان العربي لنفسه و لدولته،مع سقوط كل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي،و المصري حسني مبارك،و الليبي معمر القذافي ،حراك عربي دون رأس مفكر أو قائد ميداني،حراك عربي لم يأت بمحض الصدفة و إن

[٤٩] حسن طارق-عبد العالي حامي الدين :"دستور 2011 بين السلطوية و الديمقراطية"،منشورات سلسلة الحوار العلمي،الطبعة الأولى،أبريل 2011،ص 9

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

كانت شرارة الاندلاع الأولى صدفة بإحراق البوعزيزي لنفسه بعد الإهانة التي تعرض لها من طرف رجال الشرطة[٥٠].

بالأخذ بالعنصر الرابع الذي أشار لها إيريك هوزباوم في حديثه عن عناصر الثورة – بما هي حدث شعبي و ليس موقفا نظريا ثابتا-البعد الجغرافي للثورة حيث يقول أن تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار في صيرورة التحول.

و باعتبار المغرب جزءا من العالم العربي ينهل من نفس الثقافة و اللغة و الدين، فهو كذلك لم يسلم من الحراك الشعبي.فكيف كان الموقف الرسمي و الموقف الشعبي من الحراك العربي؟

الموقف الرسمي منذ اندلاع الحراك العربي صدرت عدة تصريحات من مسؤولين مغاربة،تؤكد كلها خصوصية المغرب التي تجعله في منأى عن أي حركة احتجاجية.كما عبر عن ذلك وزير الخارجية الفاسي الفهري أنذاك،مروجين عبارة "الاستثناء المغربي و التي ذهب أصحابها إلى ضرورة استافدة مصر و تونس من النموذج المغربي الناجح.

و تقوم نظرية "الاستثناء المغربي" على مقولتين أساسيتين،أولهما مقولة خاطئة و مناقضة للواقع،تدعي أن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب أفضل بكثير مما هي عليه في تونس و مصر و غيرها من البلدان العربية،فلا معنى لأي حركة احتجاجية سوى أن يكون هدفها التقليد و حسب،أما المقولة الثانية فتشير إلى أن في المغرب نظاما ملكيا يقوم على إمارة المؤمنين مما يمنحه شرعية دينية و تاريخية ترفعه عن أي نقاش محتمل حول استمراريته.

إلا أن يوم 9 مارس 2011م تم إسقاط هذه المقولة من طرف الملك ذاته في خطاب ألقاه الملك يحدد الخطوط الكبرى للتعديل الدستوريالقائمة على سبعة مرتكزات[٥١].

---

[٥٠] محمد يونسي:نفس المرجع المذكور،ص48

[٥١] خطاب ملكي 9 مارس 2011

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

*التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة،الغنية بتنوع روافدها،و في صلبها الأمازيغية،كرصيد لجميع المغاربة دون استثناء.

* ترسيخ دولة الحق و المؤسسات ،و توسيع مجال الحريات الفردية و الجماعية،و ضمان ممارستها،و تعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها.

* السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية و الثقافية و البيئية،و لاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف و المصالحة و الالتزامات الدولية للمغرب.

* الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة،و تعزيز صلاحيات المجلس الدستوري ،توطيدا لسمو الدستور ،و لسيادة القانون ، و المساواة أمامه.

* توطيد مبدأ فصل السلط و توازنها ، و تعميق دمقرطة و تحديث المؤسسات و عقلنتها من خلال:

- برلمان نابع من انتخابات حرة و نزيهة ، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، و تخويله اختصاصات جديدة ، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية و التشريعية و الرقابية.

- حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية،المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع ،و تحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

- تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي ،الذي تصدر انتخابات مجلس النواب على أساس نتائجها.

- تقوية مكانة الوزير الأول ،كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة و الإدارة العمومية،و قيادة و تنفيذ برنامج حكومي.

- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة و توضيح اختصاصاته .

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

* تقوية آليات تخليق الحياة العامة ،و ربط ممارسة السلطة و المسؤولية العمومية بالمراقبة و المحاسبة.

* دسترة هيئات الحكامة الجيدة،و حقوق الإنسان،و حماية الحريات[٥٢].

وصف مرة أخرى هذا الخطاب من طرف جميع الفاعلين السياسيين بأنه خطاب تاريخي يؤسس لانتقال ديمقراطي و يمهد لدخول المغرب"نادي الديمقراطيات العالمية"و توازنها و تعاونها ،و على مبادئ الحكم الرشيد و ربط المسؤولية بالمحاسبة حسب دستور 2011[٥٣]

الموقف الشعبي:

نلمس أن نفس المطالب التي رفعت في تونس و مصر و اليمن رفعت في المغرب إلا أن غاية المطالب اختلفت عن باقي الدول العربية.و هذا يدل على وعي المغاربة بخصوصية بلدهم و اختلافه.فمنذ هروبالرئيس التونسي 13 يناير 2010 امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي في المغرب(الفايسبوك،التويتر،المدونات الخاصة)بدعوات إلى التظاهر،يوم 20 فبراير للنزول إلى الشوارع المغربية للمطالبة بالتغيير.و بعد ترقب من طرف كل مكونات الشعب المغربي سواء المساندين للتظاهر أو الرافضين له،كان أول بروز لأصوات شبابية في الفضاء العام رافعين شعار"الشعب يريد دستورا جديدا" على غرار لازمة"الشعب يريد إسقاط النظام"،و هذا ما عبرت عليه حركة 20 فبراير في مطالبها[٥٤]حيث عرفت نفسها بكونها حركة شبابية مستقلة و شعبية و عفوية ،ليست حزبا أو مؤسسة سياسية ،و هي مفتوحة لكل القوى الوطنية التي توافقها على مطالبها الأساسية و التي حددتها في :حل الحكومة و البرلمان،إنشاء جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد،و

---

[٥٢] الخطاب الملكي ل9 مارس 2011.

[٥٣] تعديل الدستور في المغرب،إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي،عن موقع المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات:http.//www.dohainstitute.org/

[٥٤] مطالب حركة 20 فبراير،و في طليعتها المطالبة بدستور جديد/-يومية الأحداث المغربية 8 مارس 2011 عدد 4294- و يومية أخبار اليوم 21 فبراير 2011 عدد 373،يمكن الرجوع أيضا إلى الوثائق التأسيسية للحركة،و خاصة البيان المشترك لمجموعات شباب 20 فبراير،الذي يؤكد أن التظاهر السلمي ليوم 20 فبراير 2011 يهدف إلى المطالبة بإحداث التغييرات الدستورية و السياسية العميقة و الجذرية بنقل المغرب نحو نظام ملكي برلماني .

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

إقرار ملكية برلمانية يسود فيها الملك و لا يحكم،و محاسبة المفسدين،و إطلاق صراح المعتقلين السياسيين،و التوزيع العادل للثروة الوطنية ،و إقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية.

و كان من أهم مؤيدي هذه الحركة نسيج جمعوي و سياسي جمع الإسلاميين و اليساريين:

جماعة العدل و الإحسان و حزب الأمة،و الحزب الإشتراكي الموحد،و حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي،و جمعيات حقوقية،و قد التحقت بتظاهرات الحركة تنظيمات شبابية و مجموعة من التيار السلفي ،كلهم نزلوا للشوارع إلا أن نزولهم لا يعني اتفاقهم على كل مطالب الحركة،و هذا ما كان ينعكس في شكل التظاهر و في نوعية الشعارات حيث تتواجد التكتلات ترفع شعارات ذات صبغة دينية،و تكتلات ترفع شعارات ذات صبغة حقوقية كونية.

إن تفاعل المغرب بمكوناته الرسمية و الشعبية،سواء المؤيدة أو الرافضة لمضمون الدستور،الذي جاء كنتيجة للحراك الشعبي المغربي أفرز تصورا "للانتقال الديمقراطي".

الفقرة الثانية:دستور 2011 و سؤال الانتقال الديمقراطي :

تمنح الوثيقة الدستورية الشرعية لمجموع المسلسل السياسي للانتقال الديمقراطي و تعد مدخلا للمرور من الأتوقراطية إلى الديمقراطية و رمزا للقطيعة مع الماضي،إلا أن تجارب الانتقال الديمقراطي و تفكير نخبة الانتقال قد تباينت فيما يخص الوظيفة الموكولة للسقف القانونية الجديد و زمن كتابة قواعد اللعبة المتوافق حولها[55].

إن اختلاف الفضاء الذي يحتله وضع الدستور في أجندة اطراف الانتقال يعود إلى تباين المكانة المخصصة للنص الدستوري بين اعتباره مدخلا أو مدعما لمسلسل الانتقال و إن

[55] محمد أتركين :"الانتقال الديمقراطي و الدستور:قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب"،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق عين الشق-الدار البيضاء،السنة الجامعية2004/2003،ص 35.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

كانت عملية البحث عن توافقات موسعة مطلبا مشتركا في كلا التأويلين،حيث منح فضاءات للنقاش العمومي تارة و اللجوء إلى المواثيق الضمنية تارة أخرى[٥٦].

و على هذا الأساس فإن المسألة الدستورية في المغرب أسالت الكثير من المداد و ذلك من مختلف الأطراف و الفاعلين.و لعل مسار دسترة النظام المغربي المتميز بطوله و تعقده و التباساته يترجم فعلا أن هذه الإشكالية لازالت مطروحة و خاصة من طرف القوى التقدمية.و على الرغم من ان المغرب عرف و منذ 1962 وثائق دستورية كان آخرها دستور 1996 الذي مهد لحكومة التناوب التوافقي برئاسة ذ.عبد الرحمان اليوسفي،فلا زال هذا الورش مفتوحا و بقي مطلب الإصلاح الدستوري قائما من طرف بعض الأحزاب خاصة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و اليسار الاشتراكي الموحد.

و على هذا الأساس فإلى أي مدى استجاب دستور 2011 لمعايير الدستور الديمقراطي على مستوى الإعداد و الشكل و المضمون؟

* على مستوى الإعداد[٥٧].

1- لأول مرة في المغرب تتكلف خبرات مغربية من أجل دستور [٥٨]من أجل دستور مغربي يطبق على المغاربة .

2- لأول مرة أيضا تم اتباع منهج تشاركية و إشراكية وذلك على الرغم من بعض المواقف التي ترى عكس ذلك ،فقد تم الانصات إلى أكثر من 100 منظمة حزبية و نقابية و جمعيات المجتمع المدني.

3- إنشاء آلية تتبع الحزبية و النقابية تحت رئاسة الدكتور محمد معتصم.

إن أهمية هذه الآلية غير خافية بدليل أن المسودة النهائية لدستور 2011عرفت تغييرات ساعات قبل صياغتها النهائية.

---

[٥٦] نفس المرجع أعلاه،ص 36.

[٥٧] جمال حطابي-حسن طارق:المجلة المغربية للسياسات العمومية،العدد 8 صيف 2012،ص 186.

[٥٨] االأستاذ عبد اللطيف المانوني ، عبد الله ساعف،أمينة المسعودي،محمد الطوزي...

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

4- لأول مرة أيضا يعرف دستور 2011 نقاشا عموميا حتى قبل ظهور المسودة النهاية عبر اللقاءات و الندوات و التظاهرات...هذا،و مع ذلك فإن الدستور الحالي نص على العديد من الإيجابيات مقارنة مع ما سبق [٥٩] وأنه دستور منزل بين المنزلتين :أي بين ملكية تنفيذية و ملكية برلمانية،أنه انتقال في أفق ملكية برلمانية وفق تطور المجتمع بكل أطيافه.

* على مستوى الشكل[٦٠]:

إن عدد فصول دستور 2011 أكبر (180 فصل) مقارنة مع 108 في دستور 1996،و يتكون من تصدير و 14 باب مقارنة مع تصدير و 13 باب في دستور 1996.

* على مستوى المضمون:

إن الهندسة الدستورية الحالية عرفت العديد من المتغيرات في اتجاه تعزيز السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و الفصل بين هذه السلط .إن أول تغيير جذري في اعتقادي هو تصدير هذا المشروع[٦١]،إنه يتميز بتأكيده العديد من القضايا الأساسية .إنه يؤكد وفاء المغرب لاختياره الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق و القانون.لقد نص بشكل واضح على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على فصل للسلطات و توازنها و تعاونها كما جدد على أن الأمة لها ثوابت هي الملكية الدستورية و الدين الإسلامي السمح و الوحدة الوطنية المتعددة الروافد و لأول مرة الاختيار الديمقراطي و أن تنظيم المملكة هو تنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة .

أما فيما يخص اللغة فبالإضافة إلى اللغة العربية تم ترسيم اللغة الأمازيغية و في هذا الباب يمكن القول على أن ما كان مستحيلا بالأمس أصبح حقيقة اليوم.فالاعتراف باللغة الامازيغية لغة رسمية هو ثورة بكل المقاييس.

---

[٥٩] الدساتير1962،1970،1972،1992،1996.

[٦٠] زييري رحال" المجلة المغربية للسياسات العمومية"،العدد 8 ،ص 186.

[٦١] زييري رحال:المرجع المذكور ،ص189.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

كما عرف دور الأحزاب و النقابات تغييرا جذريا فالفصول 7 و 8 و 9 و 10 تنص على أن الأحزاب تعمل على تأطير المواطنين و تكوينهم السياسي و تعبر عن إرادة الناخبين و المشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بشكل ديمقراطي[٦٢].

اما فيما يتعلق بالفصل 19 الشهير و الذي في اعتقادي [٦٣] حمل أكثر ما يحتمل بدليل أن واضعيه في دستور 1962 لم يكن يدر بخلدهم ما وصل إليه الآن ،و أن الملك الراحل لم يلجأ إلى هذا الفصل إلا في بداية الثمانينات على الرغم من أن المغرب عرف أوقاتا عصيبة تجلت في حالة الاستثناء سنة 1965 و الجدل حول من يحق له مراجعة دستور 1970.إن تقسيم هذا الفصل الشهير إلى الفصلين 41 و 42 هي ربما رغبة نفسية في تغيير الأنظار على الفصل 19 القديم .و أصبحنا بالتالي أما مجالين ديني و سياسي منفصلين.

فالشأن الديني هو مجال خاص للملك أمير المؤمنين،و يرأس الملك المجلس العلمي الأعلى الهيئة الوحيدة الرسمية المختصة في إصدار الفتاوى و تنظيم المجال الديني .أما المجال السياسي فهو مكان الملك الدستوري رئيس الدولة و ممثلها الأسمى عوض الممثل الأسمى للأمة .كما أن الملك يمارس مهامه الدستورية بواسطة ظهائر من خلال سلطاته الدستورية المخولة بنص هذا الدستور،و للتعبير عن الملكية المواطنة تم التنصيص على أن سن الرشد بالنسبة للملك هو 18 سنة كباقي المواطنين المغاربة .كما تم حسم الجدل حول قدسية الملك بالتنصيص في الفصل 46 من دستور 2011 على أن "شخص الملك لا تنتهك حرمته و للملك واجب التوقير و الاحترام" ،لأن القداسة لله وحده.

و مما سبق يعتبر الدستور الجديد أهم إفرازات السياق السياسي و الاجتماعي الراهن،و الملاحظ على أنه بالرغم من أنه يحمل تغيرات جوهرية على مستوى توزيع السلطة،لكنه لم يصل إلى درجة تحويل الملكية التنفيذية إلى ملكية على الطراز الأوربي.في هذا السياق يرى البعض أن الإرادة الملكية و لجنة صياغة الدستور قد اتجهت إلى اختيار ملكي مغربي خاص،فلا هو ملكية مطلقة بصلاحيات واسعة ،كما كان عليه الأمر في السابق و كما هو

---

[٦٢] المرجع أعلاه ،ص190.

[٦٣] زييري رحال :باحث في السياسات العمومية.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

معمول به في باقي الملكيات العربية،و لا هو نموذج يمشي على خطى الملكية الاسبانية أو البريطانية أو الهولاندية...،فهناك من ذهب إلى أن هذا الاختيار هو الممكن الآن سياسيا و اجتماعي.

لكن إذا كان الأمر كذالك،فإننا نرى من جهتنا أن هذا الإصلاح الدستوري الذي اعتمده المغرب غير كاف لوحده لتحقيق مرحلة " الانتقال الديمقراطي " بعبارة أخرى،إذا كانت المطالب و التعديلات الدستورية معول عليها من أجل الانتقال إلى الديمقراطية،فإن تحقيق هذا الانتقال يفترض كذلك توفير مجموعة من الشروط و الأركان و المحددات .

مما سبق نخلص إلى القول أن الإصلاحات الدستورية و السياسية و كذا جميع المبادرات الأخرى التي قامت بها المؤسسة الملكية مؤخرا توحي إلى أن هناك رغبة في إحداث تحول في المشهد السياسي الوطني،كما توحي بعدم استمرار نظام على شكله القديم.لكن إذا كانت عملية قيام نظام جديد(من وجهة نظر سياسية) عملية معقدة و مركبة و متداخلة،فإن عملية انتقاله نحو الديمقراطية هي الأخرى معقدة و متعددة الجوانب[٦٤].

[٦٤] عبد اللطيف بكور:"دستور 2011 و سؤال الانتقال الديمقراطي"المجلة المغربية للسياسات العمومية ،العدد 8 ،صيف 2012،ص 86.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الفصل الثاني: الإكراهات والرهانات

إذا كان المغرب يعتبر دولة من ضمن الدول العربية الذي لم تجتمع له بعد مقومات النظام الديموقراطي، فالملاحظ أنه كان سباقا منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات الإصلاحية شملت مجالات متعددة ، هذه السياسة الإصلاحية التي دشنها المغرب والتي استمرت في العهد الجديد، بالرغم من أهميتها فإنما تبقى إصلاحات متواضعة حيث لم ينتج عنها تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، بعبارة أخرى أن التقييم الموضوعي لمسلسل لإصلاح الذي دشنه المغرب، وكذا استحضار شروط البناء الديمقراطي يكشف أن هذه الإصلاحات تبقى إصلاحات ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الذي تجعل المغرب يصل إلى مصاف الدول الديمقراطية.

وبالتالي نستطيع أن نقول أن التجربة المغربية مقطوعة الصلة بأهم أركان الانتقال الديمقراطي، ولا تؤشر إلى تحول ديمقراطي حقيقي، بقدر ما هي إصلاحات فرضتها التحولات التي يعرفها السياق المغربي العام.

فما هي إذن أهم الأسباب التي جعلت التجربة المغربية مقطوعة الصلة ببلوغ مصاف الدول الديمقراطية؟

هذا السؤال الهام سوف نخصص له (المبحث الأول).

وبالرغم من الإكراهات والعوائق التي تقف "حجرة عاثرة" في تحقيق الديمقراطية (حقه بالمغرب، فإن لديه فرص عديدة سنقف عليها في (المبحث الثاني) وتتجسد هذه الفرص في:

التنزيل الديمقراطي لدستور 2011 (المطلب الأول)، وكذا تفعيل الجهوية المتقدمة (المطلب الثاني).

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المبحث الأول: عوائق الإنتقال الديمقراطي بالمغرب

سوف نقوم بمقاربة هذا المبحث على مستويين:

=> على مستوى المجتمع السياسي (المطلب الأول).

=> على مستوى المجتمع المدني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: على مستوى المجتمع السياسي

تعتبر المؤسسة الملكية والنخبة السياسية المغربية (الأحزاب السياسية) من أهم مكونين فاعلين في النظام والنسق السياسي المغربي[٦٥]، هذه الأهمية التي تعني بالضرورة أن أي إصلاح سياسي وانتقال ديمقراطي يجب أن ينطلق من هاته المؤسسات وبالتالي أي خلل.

أو عائق سيكون بدوره نتيجة لخلل يرتبط بشكل أو بآخر بهذه المؤسسات انطلاقا من هذه المعادلة سوف نحاول أن نرصد أهم المعيقات الانتقال الديمقراطي سواء تلك التي ترتبط بالمؤسسة الملكية أو تلك التي ترتبط بالأحزاب السياسية.

الفقرة الأولى: على مستوى المؤسسة الملكية:

يعتبر الحديث عن المؤسسة الملكية حديث عن مخسسة رئاسة الدولة، إنها مؤسسة المؤسسات، غنها الدولة المغربية بذاتها[٦٦]، تمثل استمرارية النظام السياسي، بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواء كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو نقابات أو مؤسسات تقليدية كالقبيلة والزاوية.

---

[٦٥]_ زين العابدين حمزاوي: "النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية:2003 -2004، ص: 19.

[٦٦]_ نجيب الحجيوي: سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق سنة 2000 – 2001 كلية الحقوق أكدال –الرباط، ص: 5.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

وتحتل الملكية مكانة سامية بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد على قمتها، فتكريسها كمؤسسة يبدو من خلال الضمانات المخولة لها بمقتضى النصوص الدستورية، وبالنسبة لهذه الضمانات تكتسي سلطتها مدلولها سواء في علاقتها مع الحكومة أم البرلمان[٦٧].

ويعد الملك أهم عضو داخل النخبة السياسية، وأهمية هاته لا تعود فقط لكونه رئيسا للدولة، أو لكونه من ذرية الرسول (صلى الله عليه وسلم)، بل لأنه يشترك مع نخبة من جيله في العديد من الصفات[٦٨]، وهو ما حدى بالمفكر الفرنسي ريمي لعفو إلى اعتبار الملك قلب النظام السياسي ومحرره الأساسي[٦٩]، وأن بقاء واستقرار النسق السياسي برمته مرتبط بشخص الملك.

فضرورة الملكية للنظام السياسي المغربي هي ما جعلت الحسن الثاني يجزم بأن "الملكية هي التي صنعت المغرب"، وأنها كانت ضرورة ولزوما لوجوده، وقد ارتبط بها ارتباطا يصل إلى درجة الحتمية، فقد قال عنها: "لولا ملكية شعبية لما كان المغرب أبدا"[٧٠].

ولا عجب أن تقع المؤسسة الملكية على قمة هرم النظام السياسي المغربي نظرا لتجدرها التاريخي الممتد على مدى إثني عشر قرنا، وكذلك لأنه يستحيل حسب العديد من المهتمين والباحثين وجود مغرب بنظام جمهوري، فالملكية لصيقة بالاستقرار الأمني والسياسي بالمغرب.

---

[٦٧]_ رقية المصدق: "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية": النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة، "الجزء الثاني"، الطبعة الأولى1988، ص: 61.

[٦٨]_ جون واتربوري: "الملكية والنخبة السياسية في المغرب"، ترجمة ماجد نعمه وعبود، الطبعة الأولى، مؤسسة الغني2004، ص: 207.

[٦٩]_ عادل بن اجبارة: "الملكة والنخبة السياسية المغربية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق وجدة، السنة الجامعية: 2006 – 2007 ، ص: 33.

[٧٠]_ الحسن الثاني: كتاب التحدي، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، سنة1980، ص: 235.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لكن على غرار ذلك يرمي بعض الباحثين أن احتفاظ المؤسسة الملكية بمكانة دستورية سامية يحول دون تحرير النظام السياسي المغربي، حيث أن الهيكل الدستوري يساهم في تقوية المؤسسة الملكية ويهمش باقي فعاليات المجتمع[٧١].

ويرى الأستاذ عبد اللطيف أكنوش أن الملكية وحدها تحتفظ بالصفة المؤسسية، وهذا ما أدى في رأيه إلى رمي باقي المؤسسات الأخرى (دستور – أحزاب...) في أحضان الغموض والمتغير والإشكالية، في حين يحظى الدستور في الدولة والمجتمعات الديمقراطية بقداسة مطلقة باعتباره القانون الأسمى الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فهو مصدر الشرعية والمشروعية[٧٢] .

وترى الأستاذة رقية المصدق أن اختزال الحياة الدستورية و السياسية بكاملها في الفصل 19 من الدستور.

ويرمي الأستاذ عبد اللطيف حسني" أن هيمنة الملكية، وتركيز السلطة الحقيقية بيد الملك، يجعل باقي المنشآت السياسية المنصوص عليها في الدستور المغربي مجرد ظلال شاحبة للملكية[٧٣].

وهكذا توزعت آراء مختلف لفاعلين السياسيين، بين مؤيد للملكية ومعارض لها، فرغم أن مواقفهم تؤيد من حيث المبدأ، وجود الملكية كنظام للحكم في المغرب، إلا أنها تختلف في

---

[71] _ Ben sbia Najib : « pouvoir et politique au maroc , projet de l'aternance Ed X media stratégie ; 1er édition ; Avril 1996,P : 81.

[٧٢] _ حسن طارق – عبد العلي حامي الدين: نفس المرجع، 141 – 142.

_ نشير هنا أن هذا الفصل الشهير تم تقسيمه إلى فصلين 41 و 42 من الدستور الجديد لسنة 2011، وهي ربما رغبة نفسية في تغيير الأنظار على الفصل 19 القديم، للاستزادة يراجع زبيري رحال دستور 2011 بين الثابت والمتغير.

[٧٣] _ عبد اللطيف حسني: "الملكية المغربية في الخطاب والممارسة 2007 – 2008" منشورات وجهة نظر، تقرير سنوي 2008، ص: 5.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

طبيعة وحدود الاختصاصات المنوطة بها والأدوار والوظائف التي تؤديها في الحقل السياسي المغربي.

ويمكن الحديث في هذا المقام عن ثلاث اتجاهات أساسية:

- اتجاه يريد أن تكون الملكية في المغرب رمزية تسود لا تحكم، كما هو الحال في بعض الديمقراطيات الغربية كبريطانيا واسبانيا مثلا.
- اتجاه ثاني ينيط بالملكية بعض الأدوار المرتبطة أساسا بمجال السيادة والسياسة الخارجية وفي مقابل تنازلها عن الأمور التنفيذية لفائدة مؤسسة الحكومة.
- أما الاتجاه الثالث الأكثر تشددا ، فيرفض الملكية كنظام للحكم كشكل مطلق، ويستعيض عنها إما بالنظام (الجمهوري، كما سعى إلى ذلك دعاة الإنقلابات العسكرية، والحركات اليسارية الراديكالية أو بنظام الخلافة الإسلامية كما تقول بعض الحركات الإسلامية[٧٤] .

الفقرة الثانية: على مستوى الأحزاب السياسية

الحزب السياسي هو بمثابة مدرسة لتعليم الديمقراطية عن طريق الاعتراف بالآخر ومن الاختلاف وتداول الآراء. وعلى رأس من أشادوا بهذا الدور وأثنوا عليه نذكر الفقيه النمساوي "كلسن" ، بحيث يصف الأحزاب السياسية بقوله: "الأحزاب عماد الديمقراطية، والعداء للأحزاب هو عداء للديمقراطية نفسها"[٧٥].

---

[٧٤]_ يمثل الاتجاه الأخير عدد قليل من الأشخاص أهمهم: عبد الله زعزاع ، عبد الرحيم برادة، علي المرابط، وهي مواقف قد لا تكون ثابتة دائما، ثم نجلة عبد السلام ياسين، نادية ياسين، والتي صرحت فيما بعد أنها تقصد نقاشا أكاديميا ولا تتوجه بالضرورة للنظام المغربي.

[٧٥]_ موريس دوفيرجيه: "الأحزاب السياسية"، الطبعة الرابعة، دار النهار للنشر، بيروت1983، ص: 189.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

وتتنوع التشكيلات السياسية في المغرب وتتوزع الخريطة ألى ألوان وأحزاب بعضها قديم عاصر إستقلال البلاد، وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية...[٧٦].

وتعتبر الأحزاب السياسية الفاعل الثاني في مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وبالتالي فإن أي إصلاح سوف ينطلق من هذه المؤسسة، وأي خلل يجب أن يرتبط بالضرورة بهذه المؤسسات، فما هي الإشكالات التي تعرفها الأحزاب السياسية المغربية والتي تحول دون الانتقال إلى الديمقراطية؟

- ❖ **نخب تخشى الديمقراطية:** تعيش النخبة السياسية المغربية حالة خوف من الديمقراطية ومن نتائجها، نظرا إلى كون علاقتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر بمثابة قنوات تضمن احترام قواعد الممارسة الديمقراطية[٧٧].
- ❖ **ضعف التكوين:** مازالت النخبة السياسية المغربية تعاني ضعف التكوين على مستوى التعليم أو التكوين السياسي، حيث انتشار الأمية في صفوف العديد من أفراد النخبة السياسية المغربية، كتلك الممثلة في البرلمان مثلا، هذا ناهيك عن التكوين السياسي حيث أن عدد ليس باليسير من مكونات النخبة السياسية المغربية تحصل على تزكيات من أحزاب أخرى سياسية قد لا تؤمن بإيديولجيتها ولا تخبر انتماءها السياسي.

فكيف لنخب مصطنعة أن تساهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي؟

بالإضافة إلى مجموعة من الإشكالات التي تعرفها الأحزاب السياسية ونوردها – اعتبارا – لكون الأحزاب السياسية أحد أهم مكونات النخبة السياسية وهي كالتالي:

---

[٧٦]_ الموقع الإلكتروني ويكيبيديا "الأحزاب السياسية في المغرب".

[٧٧]_ نجاة سلمي: "الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم والتأسيس للمواطنة"، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد "، 2005،ص: 43.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- **شخصانية السلطة الحزبية:** من الأمراض التي تعيشها الأحزاب السياسية المغربية، حيث أن زعيم الحزب عادة يصبح المجسد الوحيد للحزب كله، والشخصية المحورية التي يدور حولها الحزب كله، لا تجادل قراراته مما يجعله يترفع عن كل المنافسات لا يتخلص الحزب منه إلا بموته[٧٨].
- **غياب الديمقراطية داخل الأحزاب:** من المستحيل أن يتغنى حزب بالديمقراطية إذا لم يكن يمارس هذه الديمقراطية في حياته الداخلية، إن اختلاف الآراء وتعدد الاتجاهات في داخل الحزب هي الوسيلة الوحيدة لنمو الحزب وإنضاج فكره السياسي، وبالتالي يجب على الأحزاب السياسية أن ترتقي بأسلوبها في التعامل مع الأفكار والآراء داخل الحزب، هذه الفكرة عبر عنها الأستاذ عبد الحي مودن بالقول أننا: "إننا لا يجب أن نناقش الطريقة التي يسير بها الأمير دولته أو إمارته فقط بل الطريقة التي يسير بها الفاعلون السياسيون إماراتهم إذ لا يمكن رقع شعارات الدولة الديمقراطية دون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعلين السياسيين[٧٩].

إن انتفاء الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية يوضحها الأستاذ إسماعيل صبري عبد الله كما يلي: "بدون احترام هذه الممارسة الديمقراطية يكون الحزب مهددا بالإنهيار فسواء فصلت القيادة من يعارضها، أو انشق هؤلاء المعرضين لإحساسهم بأن الحزب لا يقدم لهم فرصة جدية للتأثير في سياسته، فإن النتيجة واحدة.

وهي التشرذم إلى حد اتخاذ إجراءات انقلابية للسيطرة على القيادة، فإذا أتيح للمتنازعين حمل السلاح يمكن أن يصبح الصراع الدموي أسلوب حسم الخلاف في الرأي بين رفاق

---

[٧٨]_ سعيد نكاوي: "المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق"، دار المعرفة للنشر 2003، ص: 42.

[٧٩]_ عبد الحي المودن: "في إشكالية انتقال الملك في المغرب قضايا وأسئلة وجهة نظر، العددان 9/8 سنة 2000، ص: 15.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

النضال، ويطلق كل فريق على الآخر بعد سنوات من النضال المشترك الخيانة والعمالة والتخاذل والانتهازية[٨٠].

يمكن تشبيه الأحزاب السياسية والديمقراطية : وجهين لعملة واحدة فهناك علاقة طردية فالدول الحديثة هي دول أحزاب فلا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية ولا أحزاب سياسية بدون ديمقراطية، ولعل هذا ما عبر عنه ماكس فيبر من خلال قوله "إن الأحزاب السياسية هي أطفال خارج الديمقراطية[٨١].

❖ **خلود الزعامات وعم تناوب الأجيال:** ظل الشكل المؤسسي في العديد من الأحزاب السياسية المغربية يتمحور حول الزعيم وهو شبه استنساخ للعلاقات التي كانت سائدة في الزاوية "علاقة الشيخ بالمريد"[٨٢] إذ لا يتنحى الزعيم من موقعه إلا بالوفاة فمثلا نجد عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للإتحاد الاشتراكي ضل على رأس الحزب من سنة 1975 إلى وفاته سنة 1997، ونفس الشيء بالنسبة للمعطي بوعبيد رئيس الإتحاد الدستوري الذي ظل على رأس الحزب إلى أن توفي سنة 1996، وقد برر الأستاذ سعيد نكاوي هذا الخلود الزعاماتي لأسباب تتعلق غالبا بالشرعية النضالية التي يمتلكها هؤلاء الزعماء، ثم طبيعة العلاقة التي أنشأت بين الدولة والأحزاب والتي ساهمت في استمرار نفس القيادات الحزبية[٨٣] ، لقد أضحى التشبيب داخل الأحزاب السياسية كشرط للديمقراطية ، ولا نقصد هنا التشبيب من أجل التشبيب أي ليس هدفا في حد ذاته، فالمطلوب هو أفكار جديدة، ولعل هذا ما عبر عنه أحد

---

[٨٠]_ إسماعيل صبري عبد الله: "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها" مجلة المستقبل العربي العدد 64، يونيو 1984، ص: 171/156.

[٨١]_ أحمد حضراتي: "بؤس الظاهرة الحزبية بالمغرب: نزيف التشرذم والانشقاق" الصحيفة عدد 14/52 بتاريخ 8 فبراير 2002، ص: 52.

[٨٢]_ عبد الله حمودي: علاقة الشيخ بالمريد، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[٨٣]_ سعيد نكاوي: "المشهد الحزبي بالمغرب " مرجع سبق ذكره، ص: 45/44.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الباحثين بقوله: الشباب بدون أفكار جديدة أمر سيء ولكن الاحتفاظ بشيوخ فقدوا القدرة على التفكير والتجديد أكثر سوءا[٨٤].

- **إنعدام الثقة في الفاعلين السياسيين:** وخاصة بعض الأحزاب السياسية التي أصبحت الجماهير تصفها بأنها غير صادقة، والتي تحكم الانتماءات الأسرية والقرابة والقبلية في اختيارات الناخبين، والميل لاختيار الأشخاص الموجودين في السلطة، فنتيجة ضعف الأحزاب السياسية والوطنية (لا نعم) انعدمت ثقة المواطنين فيها فأحزابنا ليست ذات قاعدة وطنية شاملة، أي ليست ذات صلة وثيقة بالشعب، إن الأحزاب التي تنطلق من قواعد وطنية وأسس شعبية معدومة عندنا، نحن لا نملك أحزاب تمثل مختلف فئات الشعب المغربي، أحزابنا ليست من الأحزاب النضالية التي تحاول التغلغل في مختلف الطبقات لبث أفكارها وإيديولوجياتها وتجنيد القوة الشعبية والسير في طليعتها من أجل تحقيق مطالبها[٨٥] .

وخلاصة القول تبقى الأحزاب السياسية بالمغرب مجرد أحزاب برامج أو أحزاب صفراء لا تتطلع إلى انتظارات مواطنيها ولعل الحراك العربي خير دليل على ذلك.

المطلب الثاني: على مستوى المجتمع المدني

شكل موضوع المجتمع المدني سواء نظريا أو عمليا موضوعا ذات أهمية كبرى للسياسيين والباحثين وذلك باعتباره أن المجتمع المدني أداة قوية للإختراق والضغط والوصول إلى معادلات الاجتماعية الصعبة من هذا الطرف أو ذاك، فأي دور للمجتمع المدني للانتقال الديمقراطي بالمغرب؟ وهل يعتبر المجتمع المدني عائق من عوائق الانتقال الديمقراطي بالمغرب؟

---

[84] _ Benamour abdelaali : la relève et la confusion des geures. La vie économique n 3891 novembre 1996 p :16.

[٨٥] _ عبد اللطيف بكور: دستور 2011 و سؤال الانتقال الديمقراطي.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

وعلى هذا الأساس سنتطرق في (الفقرة الأولى) استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني، وسنتناول في (الفقرة الثانية) اللوبيات أو الجماعات الضاغطة.

الفقرة الأولى: استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المني

نصت الوثيقة الدستورية التي صادق عليها الشعب المغربي في استيفاء فاتح يوليوز 2011 على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية ، وأكدت على حقه في تقديم لعرائض والملتمسات التشريعية والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

إلا أنه على أرض الواقع هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المجتمع المدني:

١ -عدم وجود جرأة بالنظام السياسي المغربي أو عدم تمكنه بالقيام بعملية إصلاح جذرية في المستقبل، وهذا توجه نجده في أكثر من بلد عربي[٨٦] وهذا يفيد إلى توجه أكثر نحو العنف في العلاقات الإجتماعية السياسية[٨٧].

إن بروز بعض الإشكاليات المرتبطة بملف حقوق الإنسان والبطالة وكل ما يرتبط بالإجتماعي بالمغرب، بدلا من أن يعاكس بالتدعيم الموضوعي لمعالجة هذه الملفات والبحث عن حلول لها، وتفعيل هيئات المجتمع المدني لتأطير المواطن وسد حاجياته والتكثير من الإنجازات الإقتصادية والسياسية، والتمثيل للتكوينات الاجتماعية والفئات السياسية، حفز الإيفاء للسبيل الأكثر إنتشارا من مجابهة هذه الإشكالية، المتجلية في مزيد من تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني[٨٨] وزيادة إجراءات الضبط والتحكم والعنف تجاه القوى السياسية.

---

[٨٦]_ هذا التوجه ينتج عنه العنف في العلاقات السوسيولوجية.

[٨٧]_ ذلك ما نلاحظه ببعض البلدان العربية كحالة الجزائر، السودان، الصومال.

[٨٨]_ تتجلى مصادرة دور المجتمع المدني في تهميشه في أداء دوره فتقل الدولة لا يترك له العمل إلا في مجالات ضيقة ولا تغني في شيء.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

٢ -ما يجعل إمكانية إمتداد هيمنة الدولة على المجتمع المدني وهيئاته، هو كون الدولة لا تزال في المراحل الأولى من تطورها السياسي الحديث.

بالإضافة إلى أن القوى والتيارات السياسية والإجتماعية في المغرب لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من وضع مشروع حداثي رائدة لخدمة البلاد والعباد، لذا فهي عاجزة عن تهيئة بديل نوعي مقبول لدى الجماهير، وذلك بسبب استمرار تحكم العاهات القديمة كالعصبية والقبلية الذي لا يقترح على الناس سوى البراغماتية والتشرذم والأنانية والمنفعة الخاصة عن المنفعة العامة[٨٩].

٣ -إن ضعف الدولة المغربية تجاه الخارج لا يعني بالإلزامية ضعفها تجاه مواطنيها وذلك بسبب ضعف مجتمعها المدني، بل إن إنزلاقها في المديونية وبالتالي التبعية يؤدي إلى إحكام السيطرة على المواطن.

وهكذا فالحل لا يتجلى في القضاء على المجتمع المدني، لأن الشرعية تندرج بمعية (المجتمع المدني)، فهو الرحم المولد لمحددات الدولة.

فبالرغم من ذلك فإن الدولة بالمغرب هي المسيطرة كباقي أقطار العالم العربي أو العالم الثالث أو حتى بعض الدول الغربية، على المجتمع المدني وعلى كل شيء سواء تعلق الأمر بما هو سياسي، أمني، اقتصادي، إجتماعي، ثقافي، رياضي... لذا فلا غروة أن نلاحظ أن هيئات المجتمع المدني تعمل في الهامش ليس إلا.

وتجدر الإشارة أنه كلما ضعفت هيئات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، إزداد تعسف السلطة إزاء المواطنين وتضخم دور الأجهزة الأمنية في العلاقة بين المواطن والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم[٩٠] ومن ناحية أخرى تعمل الدولة جاهدة لمنع قيام

---

[٨٩]_ ماء العينين محمد الإمام: "المجتمع المدني ودوره في الإنتقال الديمقراطي بالمغرب" ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق أكدال – الرباط ، السنة الجامعية: 2001/2002، ص: 279.

[٩٠]_ بالرغم من وجود حكومة التراضي، فإن علاقة الأجهزة الأمنية مع المواطن بقيت كذلك ففي أكثر مثال يتبين لنا ذلك (ضرب المضربين عن الطعام بسبب البطالة، سواء كانوا معوقين أو مكفوفين).

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

قوى سياسية وإجتماعية[٩١] مستقلة عن الدولة معبرة عن مصالح المواطنين المتباينة وفئاتهم، وبالتالي منعت قيام القوى الإجتماعية وقمعت التنظيمات الحقوقية[٩٢] والنقابية العمالية...إلخ، وبسطت رقابتها على جميع الهيئات حتى الثقافية منها[٩٣] وعلى آليات الإعلام.

وعلى الرغم من هاته التحديات والعوائق التي تواجه المجتمع المدني بالمغرب، فإنه وبناءا على قرار الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني رقم 2013/3 بتاريخ 12 مارس 2013 تم إحداث اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة[٩٤].

ويندرج هذا الحوار الوطني حول المجتمع المدني ضمن رؤية مسؤولة تسعى إلى تقوية أدوار المجتمع المدني وتبويئه المكانة التي يستحقها كفاعل أساسي في البناء الديمقراطي والتنموي، وذلك انسجاما مع الوثيقة الدستورية والخطب الملكية السامية العديدة ذات الصلة، والتي إرتقت به إلى شريك أساسي في مجال الإسهام في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

الفقرة الثانية: الجماعات الضاغطة

إن دراسة الأحزاب السياسية أسهل بكثير من دراسة جماعات الضغط، فالأحزاب كتنظيمات سياسية لها غاية واضحة ألا وهي ممارسة العمل السياسي بالمعنى الدقيق للكلمة بخلاف

---

[٩١]_ منع السلطات لجماعة العدل والإحسان من مزاولة الأنشطة داخل المجتمع سواء في تأطير الناس أو في تخليق الجو العام بالشواطئ المغربية مثلا.

[٩٢]_ تعرض الجمعيات الحقوقية بالمغرب لتدخلات عنيفة من قبل رجال الأمن في اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

[٩٣]_ منع جمعية ثقافية بعين اللوح إقليم مكناس من تقديم برنامجها الثقافي والمتمثل في منع البروفيسور المهدي المنجرة من إلقاء محاضرة للعموم.

[٩٤]_ النظام الداخلي للجنة الوطنية حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، المادة الأولى، ص:1.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

جماعات الضغط التي تسعى إلى الضغط على السلطة بأشكال مختلفة ولأهداف قد تكون واحدة أو متعددة.

إزاء هذه الخصوصية التي تنفرد بها جماعات الضغط تبرز جملة من التساؤلات المركزية يأتي في مقدمتها:

ماذا نعني بجماعات الضغط؟ وما هي أشكالها؟ وما هي طرق عملها؟

١ -ماهية جماعات الضغط:

إن السياسة التي تعد غاية للأحزاب السياسية لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة بالنسبة لجماعات الضغط الأمر الذي يطرح صعوبات على مستوى التحقق من هويتها أضف إلى ذلك المظهر الخفي لعملها لذلك لم يتردد "جان مينو" في وضع تمييز جوهري بين جماعات الضغط والحزب السياسي يكمن في كون هذا الأخير يعد قوة للتأثير السياسي المباشر هدفه الوصول إلى الحكم، بينما تعد جماعات قوة للتأثير السياسي غير المباشر لا تستهدف الإستيلاء على الحكم، بل تكتفي بالضغط عليه لتلبية مطالبها[٩٥]، وتتواجد جماعات الضغط في كل المجتمعات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، الديمقراطي أو لديكتاتوري، بالرغم من أن آليات التدخل تختلف من نظام لآخر[٩٦].

❖ **تعريفات جماعات الضغط:**

ليس هناك تعريف جامع ومانع لمفهوم جماعات الضغط، بقدر ما نجد أنفسنا أمام تعريفات متعددة.

---

[٩٥] _ أنظر جان مينو: "الجماعات الضاغطة"، ترجمة بهيج شعبان – منشورات عويدات – بيروت 1971، ص: 9

[96] _ V. charles debbash-jean-marie pontier « introduction à la politique » dalloz-Paris ; 1995, P : 1.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

❖ **تعريف "دولابااليس":**

عرف هذا الباحث جماعات الضغط بكونها تلك المجموعة التي تمارس ضغطا ما. لكن هل يكفي عنصر الضغط وحده لكي نقول بأن مجموعة ما هي فعلا جماعة ضغط؟

❖ **تعريف "زيجلر":**

في محاولة لإيجاد تعريف أكثر شمولية ذهب الباحث الأمريكي "زيجلر" في كتابه "جماعات المصالح في المجتمع الأمريكي" إلى تعريفها بكونها جماعات منظمة تسعى إلى التأثير على مضمون مختلف القرارات الحكومية دون محاولة منها لتنصيب أعضائها في المراكز الرسمية[٩٧].

❖ **تصنيفات جماعات الضغط:**

ثمة عدة أشكال لجماعات الضغط منها ما هو ائم على طبيعة المصالح المدافع عنها، ومنها ما هو مرتبط بالمصالح المادية لهذه الجماعات، بحيث تشمل جماعات مالية، تجارية، صناعية، اجتماعية، دينية، فكرية ونقابية، ورغم الإنتقاد المبدئي الذي يخضع له دفاع هاته الجماعات عن مصالح أعضائها فإنه يجب التمييز بينها من خلال الأهداف ووسائل العمل.

- من حيث الأهداف: فإن الجماعات الضاغطة المدافعة عن مصالح ممتزجة بالصالح العام لا يمكن إدانة أهدافها مثلما ندين أهداف جماعة ضاغطة مدافعة عن مصالح خاصة لا علاقة لها بالصالح العام، وقد تناقضه أحيانا.
- من حيث وسائل العمل: يجب التمييز بين جماعات الضغط التي تمارس ضغوطها بوسائل قانونية وعلنية كلجوء نقابة عمالية للحملات الإعلامية والإضرابات والمظاهرات لتحقيق مطالبها والجماعات التي لا تتورع في اللجوء للرشوة والتهديد

[٩٧]_ راجع السيد حنفي عوض "علم الإجتماع السياسي" ، مدخل إلى الإتجاهات والمجالات، دار التوفيق النموذجية مصر 1985،ص" 112.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

والتصفية الجسدية أو شراء الضمائر لبلوغ أهدافها مما يشكل تهديدا للديمقراطية ذاتها[٩٨].

ويمكن إجمالا تصنيف جماعات الضغط إلى خمس أشكال رئيسية، فهناك جماعات الضغط السياسية وجماعات الضغط شبه السياسية وجماعات الضغط الإنسانية وجماعات الضغط ذات الهدف الواحد وجماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة.

❖ **جماعات الضغط السياسية:**

يهتم هذا النوع من الجماعات بالمجال السياسي فقط، وهي التي يطلق عليها إسم اللوبي[٩٩].

❖ **جماعات الضغط شبه السياسية:**

إن هذا النوع من الجماعات ليس مجاله المهني سياسيا بحثا لكنه لا يمكن أن يمارس نشاطه إلا في ظل المعطى السياسي كالنقابات العمالية أو اتحادات أصحاب الأعمال، فهذه التنظيمات نشاطها اجتماعي واقتصادي لكنها ملزمة بولوج المجال السياسي بغية الحفاظ على مصالحها، إذ تمارس ضغوطات إما على بعضها البعض (النقابات العمالية/ نقابات أرباب المصانع) أو تمارسها على الحكومة بغية تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية لكن بوسائل سياسية.

❖ **جماعات الضغط الإنسانية:**

---

[٩٨]_ أنظر محمد معتصم: "مختصر النظرية العامة للقانون الدستوري منشورات إيزيس، الدار البيضاء، 1992، ص: 166.

[٩٩]_ يفيد مصطلح اللوبي "الدهليز" حيث كان أصحاب المصالح ينتظرون الوزراء وأعضاء البرلمان في الدهاليز لقدموا إليهم إلتماساتهم ومطالبهم السياسية، ومن هنا جاء استخدام كلمة "لوبي" للتعبير عن الجماعة ذات المطالب السياسية.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

يتميز هذا النوع من جماعات الضغط بكونه لا يعنى بالنشاط السياسي بقدر ما يستهدف طلب الحصول على المساعدات المالية أو المطالبة بإعادة النظر في بعض القوانين التي لا تحمي الفئات التي تهمها، ويبرز هذا النوع بشكل جلي في الجمعيات الخيرية والمنظمات الفئوية كالجمعيات النسوية....

❖ **جماعات الضغط ذات الهدف الواحد:**

تختلف وفقا لاختلاف أهدافها، فهناك جماعات البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف قومية كجماعة الوحدة الأوربية، أو تشتغل من أجل هدف واحد كجماعات الضغط لحماية البيئة وحقوق الإنسان...

❖ **جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة:**

تتجه الدولة الأجنبية إلى تشكيل جماعات الضغط داخل دولة أجنبية أخرى بغية التأثير على صناع قرارها السياسي، وذلك من أجل الدفاع عن مصالح الدول الناشئة لهذه الجماعات.

٢ -كيفية اشتغال جماعات الضغط:

تتميز جماعات الضغط بجملة من الخصائص المتجلية أساسا في توظيف الذكاء السياسي وسرع الحركة والقدرة على التحرك السريع الواعي في المكان وفي الوقت المناسب لتحقيق أهدافها، مثلما تتميز بإقامة شبكة واسعة من العلاقات والصداقات، كما تستخدم مختلف الأساليب من أجل تحقيق مصالحها سواء بالضغط الأدبي أو المادي.

إن هدف الضغط هو الحصول على أجوبة – إذا تكلمنا بعبارات إيستونية – ولكن ليس أي جواب: إن معنى الضغط ينبثق بالضبط من جماعات غير مبالية تجاه الحلول المتبناة، فلكي تتوصل إلى غايتها عليها الإختيار بين استراتيجيتين: الأولى تكمن في التوجه مباشرة إلى أصحاب القرار السياسي أي الحكومة أو البرلمان، وذلك حسب طبيعة القرار المطلوب

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

اتخاذه، والثانية لها نفس الهدف النهائي لأن المطلوب دائما هو لحصول على قرار ينسجم مع توجهات ومصالح هذه الجماعات[١٠٠].

إن التأثير على صناع القرار السياسي من قبل جماعات لضغط يتخذ أشكالا متعددة من أبرزها توظيف وسائل الإعلام واللجوء إلى التشاور والمشاركة وأحيانا قد يصل الأمر إلى التهديد العلني.

❖ **وسائل الإعلام:**

إن الأسلوب الأول للتأثير على الرأي العام هو الدعاية العلنية، وجماعات الضغط توظفها بطريقتين رئيسيتين: أولها من خلال الصحف التي تصدرها بصفة مباشرة ورسمية وثانيها عبر نشر وترويج نشاطاتها عن طريق وسائل الإعلام، على اعتبار أن الإعلام يعدل وجهات نظر المسؤولين وقراراتهم من خلال إعطائهم معطيات جديدة مثلما قد يستغل كوسيلة فعالة لتوجيه الرأي العام حسب الوجهة التي ترغب فيها جماعات الضغط، لذلك يمكننا أن نفهم خلفيات جنوح العديد من هذه الجماعات لخلق أو تدعيم بعض وسائل الإعلام بغية تمرير مطالبها أو بلورة نوع من ضغط الرأي العام على صناع القرار السياسي، بل إن وسائل الإعلام تحولت إلى قوة مؤثرة في التأثير على الرأي العام لدرجة أنه بإمكانها تغيير نظام سياسي برمته، أو على الأقل دفعه إلى الإستجابة إلى مطالب الرأي العام مثلما حدث في أحداث الثورتين التونسية والمصرية لسنة 2011، حيث لعبت وسائل الإتصال الحديثة من الشبكة العنكبوتية والقنوات الفضائية دورا مركزيا في الإطاحة بهاذين النظامين السلطويين.

❖ **التشاور والمشاركة:**

إن فكرة وضع الإداريين النشيطين التابعين لجماعات الضغط في الهيئات الإستشارية فكرة قديمة، ففي العصر النابليوني كان إحداث مثل تلك الهيئات (كمجلس الدولة والمجالس

---

[١٠٠]_ راجع جان ماري دانكان: "علم السياسة" ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت1992، ص: 345.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المحلية المنتخبة) يهدف أساسا إلى تجميع أشخاص مؤهلين من شأن آرائهم تنوير صناع القرار السياسي.

❖ **التهديد العلني:**

إن هذا النوع من التهديد يمارس بشكل جلي على النواب البرلمانيين فقد تهددهم جماعات الضغط بإفساد عملية إعادة انتخابهم بكل الوسائل كالدعوة للتصويت ضدهم أو بنقل دعمها النشيط لخصومهم.

إن كثيرا من جماعات الضغط التي تقوم بدور كبير في المجتمع المدني قد ارتدت عباءات حماة الشعب، ومع ذلك فإنها تفتقر إلى أي نوع من التفويض الديمقراطي وكثيرا ما تركز بشكل ضيق على أولويات أعضائها أو قيادتهم، وقد تعمل على فرض قيامها فيما تغفل قيم الآخرين.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا مدى أهمية هذه الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية، بحيث لا يخلوا مجتمع كيفما كان نوعه من تأثير هذه القوى على نظامه السياسي ودرجة هذا التأثير على سياسته العامة في البلاد.

والمغرب كسائر بلدان العالم توجد لوبيات في جميع القطاعات (الإقتصاد، التجارة، السياسة...) ، لكن ليس بالمفهوم الموجود في البلدان الغربية فهذه الجماعات الضاغطة لا تتوفر على إمكانية صناعة القرار، كما حدث مثلا، في العديد من بلدان العالم المتقدم، بل كل ما تفعله هذه الجماعات المغربية ، أنها تساهم بهذه الدرجة أو تلك في صناعة بعض اقرارات ، فهي تستغل كجماعات ضاغطة هدفها الدفاع وتأمين مصالحها الجوهرية، وتستغل علني ظاهري أو خفي. وقد عرفت مرحلة حكومة تناوب التوافقي بروز العديد من اللوبيات التي لجأ أقطابها إلى الإعلان من أجل حماية مصالحهم (المطاحن) ذلك أن بعضا

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

من هذه اللوبيات إشتغل علني، ربما يعود السبب في ذلك إلى وجود حكومة سياسية يقودها وزير أول ذو توجه إشتراكي يتمتع بعقل سياسي ورمزية تاريخية ... من جهة ومن جهة أخرى إل تخوف هذه لجماعات الضاغطة من أي تحول سياسي قديم بصالحها الحيوية من أخرى ، وقد تتبعنا كيف وجدت حكومة الاتحاد عبد الرحمان اليوسفس متعاب من جراء تحركات هذه اللوبيات التي كان يتحرك البعض منها بشكل تلقائي والبعض لآخر بتوجيه من القوى المحافظة داخل دوائر صنع القرار السياسي بدعم من وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التابعة لها .

ومن جانب آخر هناك جماعات أخرى لها وزنها الكبير في المجتمع السياسي المغربي وتؤثر فيه وهي فئة رجال وأرباب الأعمال والمتمثلة في الاتحاد العام للمقاولات المغرب والدور الكبير الذي تلعبه في الحياة السياسية داخل البلاد بتكوين علاقات مع أصحاب القرارات السياسية سواء في الحكومة أو البرلمان.

وتمارس اللوبيات ضغوطا على صانعي القرار في رسم البيانات العمومية.

المبحث الثاني: رهانات الإنتقال الديمقراطي بالمغرب

لذا تبقى المسألة الشائكة هي التطبيق والممارسة لفصول الدستور، وهذا ما سيعطيه قوة قادرة على وضع المغرب في سكة الديمقراطية، إن هذا الدستور يمكن أن يؤسس فعلا "الانتقال اليمقراطي" بشكل متدرج يبتغي إنضاج الشروط الطبيعية والموضوعية للملكية البرلمانية المغربية:

ولهذا سوف نعالج هذه الرهانات في مطلبين:

المطلب الأول: التنزيل الديمقراطي لدستور 2011

المطلب الثاني: آفاق الجمهورية المتقدمة

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

المطلب الأول: التنزيل السليم والديمقراطي لدستور 2011

إن إرادة القطيعة مع نموذج الديمقراطية المهندسة الموجهة يتطلب إصلاحات عميقة تهم تكريس الحكامة القضائية (الفقرة الأولى) وتخليق الحياة العامة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ترسيخ الحكامة القضائية

إن مفهوم الحكامة يطرح العديد من الإشكالات [101] كما أن الحكامة أصبحت تشكل اليوم منهجا جديدا في التدبير، وأضحت تشمل جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية وحتى القضائية، وقد أخذ المغرب في تطبيق هذا المنهج التدبيري منذ تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999، حيث فتح ورش الحكامة على كل الأصعدة من أجل النهوض بالمسلسل الديمقراطي في المغرب.

ويشكل المجال القضائي أحد المجالات التي عمل رجال القضاء والقانون على اعتمادها في تدبير مرفق القضاء. وذلك من خلال المبادرات الهادفة إلى تحسين خدمات إدارة القضاء ودعم شفافية العمل القضائي، لهذا فإنه أصبح ينظر إلى الحكامة على المستوى القضاء في

---

[101] _pour plus d information, voir : FARES WAFAA : de gouvernement a la gouvernance, étude d'un concept ambigu, in la question de la gouvernance au maroc, Enjeux et application, Revue Massalik, n°8 , 2008,P :3.

وأيضا : محمد زين الدين، الحكامة –مقاربة إبيستمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك، العدد 8، 2008، ص: 5.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

شقه الإداري، أنها مختلف الإمكانيات والآليات التي من خلالها يمكن للموظفين بإدارة القضاء العمل على ترشيد وعقلنة تدبيرهم للشأن القضائي بشكل عام. وذلك بهدف تحقيق أقصى النتائج من خلال التركيز على مبادئ المرونة والشمولية والشفافية والاستقلالية والفعالية والنجاعة والمسؤولية هذه العناصر التي تسعى إليها حكامة القضاء والتي تعد من العناصر الصلبة القادرة على أن تبلور الأهداف التي من أجلها وضع القضاء في مختبر الإصلاح والتحديث.

هذا ويمكن استحضار خمس مكونات بتوجيه لتوجه حكامة القضاء وهي الاستقلالية والمسؤولية والشفافية والفعالية والنجاعة، وهذه العناصر تسعف في جعل مقاربة إصلاح القضاء مقاربة حكمانية ذات بعد شمولي ومجتمعي إستراتيجي ولا تهم فقط جانبا أو مؤسسة معينة كيفما كان موقعها، بل تجعل الإصلاح في هذا المجال الحيوي شأنا إجتماعيا يخدم مبادئ العدالة ودولة الحق والقانون[١٠٢] .

أولا: مبدأي الاستقلالية والمسؤولية

أ - يعد مبدأ الاستقلالية من أهم ضمانات استقلال القاضي وذلك من خلال ضمان استقلال القضاء[١٠٣]، ويعتبر مبدأ الاستقلالية مبدأ أممي واستراتيجي في أي توجه يخدم مبدأ استقلال القضاء كسلطة داخل الدولة والمجتمع، تحفظ التوازن ليس فقط بين هذين العنصرين الأخيرين، بل تجعل من التوازن القانوني والحقوقي البنية المؤثثة لحقوق الأفراد والجماعات والإطار الضامن للشروط المتطلبة للتنمية.

لضمان الاستقلال التام للقضاء في مواجهة الضغوط والمعنويات وضمان نزاهته وفعاليته لابد من اعتباره سلطة قائمة بذاتها، وتوفير الشروط المادية والمعنوية الضرورية لتحسين سير العمل القضائي، وتوفير الضمانات الكافية لتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية في

[١٠٢] _ سعيد جفري: الحكامة وأدواتها، مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2010، ص: 113.

[١٠٣] _ أيت أرجدال سمير: حكامة نزاهة القضاء: الدعامات ، والآليات، رقم 1، جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 9 دجنبر 2009 عدد 4567.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

مواجهة كل الجهات التي يحكم ضدها على قدم المساواة، وإسناد كل ما يتعلق بتسيير الجهاز القضائي إلى هيئة عليا تتكون من القضاة أنفسهم ولا تتدخل في شؤونها أي سلطة أخرى ولا أي جهة من خارج القضاء[١٠٤].

ب المسؤولية: ويعتد هذا المؤشر بطبيعة وأهمية الإمكانات ووسائل الفعل الذاتية والمهنية للجهاز القضائي والتي بإمكانها العمل على تكريس سلطة ومسؤوليات الجسم والمؤسسة القضائية ويضمن استقلاليتها وفعالية ممارستها ويقتضي إعتماد العناصر التالية:

- ❖ تحصين الجهاز القضائي من أي تدخل أو تأثير خارجي خاصة من قبل السلطة التنفيذية .
- ❖ التحصين الذاتي للهيئة القضائية من حيث ضمان شروط حرمته واستقلالية الوظيفة القضائية وضمانات ممارستها القانونية والمهنية.
- ❖ تحصين هيئة القضاء من التأثيرات المباشرة أو العلائقية لسلطة التنفيذية.
- ❖ الحرص على توخي شرط المهنية في اختيار وتدريب وسلوك الجسم القضائي.
- ❖ تحصين وتقوية دور الأجهزة العليا المرجعية للقضاء، مع ضمان توسيع قاعدة تكوينها، ومدها بوسائل العمل المادية والبشرية للاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

إن مبدأ المسؤولية يعتبر شرطا واجبا ومكملا لاستقلالية القضاء، خاصة وأن هذا المبدأ يرتبط بإطار وظروف ووسائل وضمانات القضاة، ويستتبع هذا المبدأ أيضا تقوية وتفعيل الأجهزة العليا المرجعية للقضاء المفروض تمثيلها وتتبعها لوضعية القضاة، وفي هذا الجانب تكشف تجربة المجلس الأعلى للقضاء المغربي عن جملة من الحدود القانونية والواقعية التي لا تخدم إقرار المسؤولية الفعلية للقضاء كجهاز، وموارد بشرية مما يستدعي إصلاح بنية ودور ووسائل عمل هذه المؤسسة[١٠٥].

---

[١٠٤] _ سعيد جفري، مرجع سابق، ص: 113-114-115.

[١٠٥] _ سعيد جفري، مرجع سابق، ص: 116-117.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

ثانيا: مبدأي الشفافية والفعالية والنجاعة

أ - الشفافية:

أما الشفافية فتعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على إتخاذ القرارات الصالحة في مجال القضاء[١٠٦].

وتعتبر الشفافية قاعدة يمكن الإسترشاد بعناصرها المرجعية كما تقتضي بذلك الحكامة والحكامة الجيدة والشفافية في المجال القضائي تستلزم جعل مبادئها من الأولويات الحكماتية في هذا القطاع ، وذلك سواء في عمل وطرائق وأساليب إشتغال القضاء في مستواه الداخلي، وهذا يهم علاقة القضاء بالمتقاضين والمتعاملين معه، ومن العناصر المرجعية لمبدأ شفافية القضاء:

- ❖ ضمان سير المحاكم والأجهزة القضائية بشكل شفاف.
- ❖ إعتماد الشفافية في إدارة باقي مرافق القضاء (إدارة السجون).

[١٠٦]_ حسن كريم: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي الإسكندرية ، الطبعة الثانية،2001، ص: 103.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- ضمان الوصول إلى المعلومة القضائية باعتماد نظام الحفظ المعلوماتي للوثائق والقرارات القضائية يسهل الوصول إليها، وذلك عن طرق خلق بوابات إلكترونية للمحاكم.
- وضع نظام شفاف لمراقبة الأحكام القضائية ، يسمح بتفادي التعليلات السيئة والمتعارضة للأحكام القضائية.
- الوقاية من الرشوة ومحاربتها داخل الجسم القضائي والمرافق التابعة له، وأيضا الهيئات المساعدة للقضاء باعتماد مدونات للأخلاقيات[١٠٧].

ب -الفعالية والنجاعة:

وتهدف الفعالية إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى إحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد[١٠٨].

ويعتد هذا المبدأ في المجال القضائي بتوخي الأجرة الفاعلة والناجعة للأهداف والإنتظارات والقرارات المتخذة، بما يعمل على تحقيق مبدأ رهدف العدالة، وقاعدة فعالية القضاء، تستلزم تكريس العناصر الخمس التالية:

- ضمان الحق في الولوج إلى العدالة باعتباره حقا من حقوق الإنسان.
- تقريب القضاء من المتقاضين بجعل شبكة الجهاز القضائي والجسم المساعد للقضاء كافية في العدد والنوعية.
- ضمان الفعالية والسرعة في حسم النزاعات المعروضة على القضاء، وذلك بمحاربة ظاهرة البطء في البت في النزاعات القضائية.
- ضمان السرعة والنجاعة في تنفيذ الأحكام القضائية.

---

[١٠٧] _ سعيد جفري، مرجع سابق، ص: 117-118.

[١٠٨] _ حسن كريم: مرجع سابق، ص: 104.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- ❖ ضمان التوحيد والتعليل المرجعي الأعلى للإجتهاد القضائي والقاعدة القانونية بما يخدم مبدأ العدالة ويعزز دور القضاء[١٠٩].
- ❖ وإعتماد الحكامة الجيدة في قطاع العدل.

ولجل هذه الإعتبارات والمطالب وجب الوقوف بالتفصيل على فحوى مشروع كل هذه الهيئات، وذلك من أجل الوصول إلى متطلبات إصلاح القضاء وتحديثه من خلال التشاور المشترك لهذه الفئات من أجل وضع وإعداد مشروع إصلاحي شمولي للقضاء.

الفقرة الثانية: تخليق الحياة العامة

تخليق الحياة العامة: بالنسبة لمصطلح التخليق لغويا نجد كلمة moralisation في القاموس الفرنسي تعني عملا أو فعلا الهدف منه جعل السلوك أو الفعل أخلاقيا ، أو موافقا للأخلاق[١١٠].

وفي قاموس الإنسان والمجتمع نجد كلمة Moralisation بالإنجليزية تقابلها كلمة "خلقنة" باللغة العربية وتعني: استعمال المعايير الأخلاقية في تقييم الظواهر الاجتماعية من دون ارتباطها بالواقع[١١١].

وهي نفس المقابلة التي نجدها كذلك في معجم "علم الأخلاق" والتي تعني تقييم هذه أو تلك الظواهر الاجتماعية انطلاقا من مثل ورغبات مجردة...[١١٢].

انطلاقا من هذه التعريفات اللغوية يمكن أن نستنتج ما يلي:

---

[١٠٩] _ سعيد جفري: مرجع سابق، ص: 118.

[110] _ le petit larousse illustré « éditions larousse 1998, page :584.

[١١١] _ العبدي الهاني: "قاموس الإنسان والمجتمع"، دار الكنوز 2004، ص: 292.

[١١٢] _ توفيق سلوم: معجم علم الأخلاق، دار التقدم موسكو، 1983، ص: 184.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- أن التخليق هو عملية الهدف منها جعل السلوك الإنساني مطابقا للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.
- أن الهدف منه هو استعمال المعايير الأخلاقية في تقييم الظواهر.
- وأن تقييم تلك الظواهر يكون من خلال القيم والمثل التي تؤمن بها الجماعة البشرية.

وفي المجال الإداري يقصد بمصطلح الأخلاق تلك المنظومة التي تتشكل من الضوابط والمبادئ التي تضبط تسيير الشأن العام وتوجيه الحياة والممارسة المهنية للموظف، أو بعبارة أخرى هي: مجموعة من السلوكيات والمسلكيات التي يقوم بها الموظف في إطار عرفي أو قانوني[١١٣].

أما تخليق الحياة العامة فهو مختلف الجهود المبذولة من أجل محاربة كل مظاهر الفساد كالرشوة والمحسوبية، واستغلال النفوذ... عن طريق ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة لتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين، ومن تم تحقيق الصالح العام[١١٤].

أولا: دواعي تخليق الحياة العامة وممكنات الإصلاح

أضحى التخليق واجبا في معاملاتنا اتجاه بعضنا البعض واتجاه باقي المجتمعات الأخرى[١١٥]، وإحدى الرهانات الكبرى والخيارات الإستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمتطلبات المواطنين.

---

[١١٣]_ المناظرة الأولى للإصلاح الإداري المنظمة تحت عنوان "دعم الأخلاقيات بالمرفق العام" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 68، 2002، ص: 111 و 112.

[١١٤]_ سعيد خيزران: "تخليق الإدارة بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، 2003، ص: 22.

[١١٥]_ مولاي إدريس الحلابي الكتاني: "أية وظيفة للتخليق في إصلاح الإدارة المغربية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 2001، 41، ص: 83.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

ويشكل الإهتمام بتخليق الحياة العامة هاجسا رئيسيا لدى دول المعمور وذلك منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث عرفت عملية محاربة الفساد إبرام عدة اتفاقيات دولية، كما أضحت تهيمن على مواضيع المؤثرات الدولية والإقليمية.

وإذا كان تخليق الحياة العامة ضرورة من الضروريات التي يحملها واقع الإصلاح، فإنه لا يمكن أن يكون فاعلا ونافذا خارج ملامسة حقيقية وموضوعية لحجم ظاهرة الفساد وتجلياته المتشبعة والمتناسلة، ومسبباته الحقيقية فضلا عن تداعياته وامتداداته الوخيمة على مختلف المستويات.

والواقع أن ظاهرة الفساد تعتبر ظاهرة متجدرة في التاريخ الإنساني بكليته، وقد أفرزت على مدى العصور المتعاقبة أنماطا لسلوكات مشينة وتجليات أفعال منحرفة، حاول التشريع في كل مرة أن يرصدها ويحيطها بسياج زجري مناسب لخطورتها. ومما لا شك فيه أن مظاهر الفساد تلقي أعباء ليس فقط على أداء التنمية ولكن أيضا على النسيج الاجتماعي للبلاد[١١٦].

١ ـ دواعي تخليق الحياة العامة

- ظاهرة شيوع الرشوة: تنبع ظاهرة الرشوة من صميم المجتمع والوسط الإداري، بمعنى أن مكونات المجتمع الاقتصادية والسوسيو- الثقافية والسيكولوجية، والمناخ الإداري الفاسد، والظروف السياسية تشكل أهم مسببات الظاهرة والدافع إليها ومن ثمة فإن العوامل المولدة للرشوة متعددة.

في مقابل هذا فإنه وبحكم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الوسط الإداري والمجتمع ككل من جهة وظاهرة الرشوة من جهة أخرى، فإن لهذه الأخيرة تداعيات وانعكاسات سلبية متعددة لا تنحصر فقط على مستوى الأداء الإداري فحسب بل تطال كذلك كل مكونات المجتمع.

[١١٦] _ بشرى بوفتال: "تخليق الحياة العامة بالمغرب ضمانة لتفعيل علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، 2006، ص: 183.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

من الثابت أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الوسط الإداري وظاهرة الرشوة، بحيث إذا كان المناخ الفاسد الذي يميز هذا الوسط أحد عوامل انتشار الظاهرة، فإن هذه الأخيرة تؤثر كذلك سلبا على هذا الوسط وتزيد بالتالي الإدارة فسادا في فساد[١١٧].

وإذا كانت الإدارة المغربية ملزمة بالتصرف وفق مبدأي المجانية والمساواة أمام المرافق العامة، فإن استعمال الرشوة كمقابل للحصول على خدمات قانونية مثل تسريع البث في ملف معين أو الحصول على وثيقة إدارية، أو الحصول على خدمات غير مشروعة أو استعمال الخدمات غير المشروعة من خلال بيع الوظائف والمناصب دون تحديد واحترام المواصفات الدقيقة والشروط المطلوبة، تبقى كلها سلوكات مخلة بمبدأي المجانية والمساواة كإحدى المبادئ الضرورية لسير واستمرار المرافق العمومية.

إن الرشوة مؤداها تغيير في الأوضاع داخل الإدارة، ويتبلور هذا في نشوء أزمة ثقة داخل الوسط الإداري، ومظاهر هذه الأزمة تجلى من خلال مظهرين أساسيين، أولهما انعدام ثقة الإدارة بموظفيها وثانيهما انعدام ثقة الموظفين فيما بينهم.

وهكذا فالإدارة تفقد فجأة الثقة في شخص الموظف المرتشي لأن ذلك أمرا طبيعيا لكونها وضعت كامل ثقتها في ذلك الموظف إيمانا بأمانته ونزاهة ضميره، واستقامة خلقه كما تفقد الثقة في كافة موظفيها، ويصبحون كلهم في محل شك وبالخصوص من يعمل في نفس المصلحة مع المرتشي أو كل من هو مكلف بمهام مشابهة لمهامه، ويظهر انعدام ثقة الإدارة في موظفيها بوضوح عندما يكون المرتشي غير معروف، ويشك في تورط عدد من الموظفين في الإرتشاء[١١٨].

ومن جهة أخرى فالرشوة تعمل على تعكير صفو العلاقات داخل الإدارة بين مختلف فئات الموظفين، ويظهر ذلك من خلال تبادل التهم سواء بالتواطؤ أو المشاركة في الإرتشاء أو

---

[١١٧]_ سعيد بايش: "ظاهرة الرشوة في الإدارة العمومية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، 2003، ص: 27.

[١١٨]_ سعيد بايش: "مرجع سابق"، ص: 29.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

بالإهمال. وعموما فإن الاضطراب الذي ينتج عن الرشوة مؤداه خلق ظروف غير مناسبة للعمل ولا يجد الموظفون أي ارتياح لأداء مهامهم.

إن العلاقة بين الإدارة والجمهور[١١٩] يمكن أن تكون صحيحة وجيدة كما يمكن أن تكون معيبة وفاسدة فالعلاقات بين الطرفين تتبلور من خلال أوجه التواصل ومختلف أوجه التعامل بينهما. وهذه العلاقات تكتسي أهمية بالغة لأن الإدارة تحتل مكانة متميزة وهامة في المجتمع بكونها تعد أحد الأجهزة العامة للدولة[١٢٠]، وهكذا فالرشوة تعمل على بثر علاقات الثقة بين الجمهور والإدارة مما يجعل نظرة الجمهور تذهب إلى اعتبار أن الإدارة ليست سوى ذلك الجهاز غير الفعال مادامت لا تسعى لخدمة المواطن والصالح العام.

إن الأسباب السالفة الذكر تجعل المواطن يرى أن الإدارة غير إنسانية ويتولد لديه شعور أنه غريب في وطنه، وكل هذا يخلق فجوة نفسية بين الأجهزة الإدارية والمرتفقين تتخذ عدة أشكال منها:

- اليأس من وعود الإدارة في إصلاح نظمها وأساليبها.
- تهرب المواطنيين من أداء التزاماتهم اتجاه المنظمات الإدارية.
- عدم احترام المواطنين لنظم الإدارة وتعليماتها، وذلك بعد تأكدهم من افتقاد الإدارة للموضوعية وتدخل الإعتبارات الشخصية في إنجاز معاملاتهم.
- منافقة المواطنين للأفراد العاملين بالإدارة إدراكا منهم بأن تحقيق مصالحهم رهين بأهوائهم، وتظهر صورة هذا النفاق بإحاطة الموظفين بهالة زائفة من الاحترام وتبادل المنافع معهم.
- شعور المواطنين باستعلاء أفراد الإدارة عليهم وذلك عبر ممارسة هؤلاء الموظفين لبض السوكات التي تسيء لمشاعر وكرامة المواطنين، وبعض تجليات ذلك تتمثل

---

[119] _ AKLA(A) : l'administration Marocaine dans ses relations avec le public, d'octorat d'Etat. 1985 ; rabat ; pages :4 .

[120] _ Michel rousset et autres : le droit administratif marocaine , 4eme éditions ; imprimerie royale, 1984 ; pages :19.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

في عدم السماح للمواطن بالجلوس، أو إعطائه الفرصة لعرض تفاصيل موضوعه[١٢١].

❖ ظاهرة المحسوبية والزبونية:

إلى جانب العلاقات الرسمية التي تتم في ممارسة العمل الإداري من خلال المقتضيات القانونية التنظيمية واحترام التسلسل الإداري، تطفوا على السطح علاقات غير رسمية أخذت مكانا لها ضمن الفضاء العام للممارسة الإدارية، وهذه العلاقات يمكن تصورها داخل الإدارة من خلال العلاقات بين الموظفين كما يمكن تصورها في علاقة الموظف بالمواطن، حيث أن الإدارة تعد مكانا لتقاطع عدة توجهات وأفكار وسلوكات. وذلك بحكم الطتبع الإنساني لهذه الظاهرة الاجتماعية، وبحكم الارتباط القائم تتولد هذه العلاقات التي يطبعها الصراع والتجاذب كذلك[١٢٢]. فعلى مستوى الإدارة تظهر هذه العلاقات فيما بين المرؤوسين ورئيسهم حيث تسود ثقافة الولاء والزبونية[١٢٣]، ذلك أن علاقات الموظف مع رئيسه تحكمها ثقافة المصلحة الأنانية المنفلتة من كل معيار قانوني أو إداري. وهكذا حتى يضمن الحفاظ على منصبه وعلى مكانته وعلى الإدارة يكييف سلوكه وسلوك رئيسه من خلال التملق والإستعطاف، وبالتالي يستطيع التأثير على رئيسه من خلال إحاطته بهالة من المدح والأبهة، كسلوك يرجى من ورائه إمتياز معين، كالترقية أو التغاضي عن بعض سلوكاته. وهذا أمر يؤدي إلى قيام الصراع والحزازات.

وكما هو الحال داخل الإدارة، ينطبق نفس الأمر على علاقة هذه الأخيرة بالمواطنين حيث تمر هذه العلاقة عبر قناة الوساطة لقضاء المصالح الإدارية، وتتم هذه العملية عبر

---

[١٢١] _ محمد حسن النعيمي: "السلوك البشري ودوره في الإصلاح الإداري"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط2000، ص: 398.

[١٢٢] _ عبد الله شنفار: "الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 19، الطبعة الأولى، 2000. ص: 85.

[١٢٣] _ زهور بورزة: ثقافة العمل داخل الإدارة المغربية – الإدارة المحلية لمدينة آزرو نموذجا، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد الرابع، 2009، ص: 94.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

السماسرة الذين تكون لهم علاقة وطيدة بالعقليات الإدارية التي يقصدها المواطن، والتي يعاني معها شتى صور التماطل والإنتظارية[١٢٤].

إن مسألة الوساطة في الحصول على خدمة الإدارة تخل بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة لكونها تجعل البعض يحصل على طلبه بسرعة بينما يجد البعض الآخر نفسه أمام الأبواب المسدودة والسلوكات العنيفة للإدارة، وقد أصبح الهاتف يلعب دورا أساسيا في هذه العملية، فبمجرد مكالمة هاتفية يمكن تلبية الطلب المرغوب في الحصول عليه.

ففي ظل هذا السلوك التميزي اللا أخلاقي تبقى القاعدة القانونية موقوفة التنفيذ ، فلماذا لا يذهب المواطن مباشرة فتقدم هذه الخدمات دونما هذه الوساطة وسيلته الوحيدة في ذلك هي القانون، لا غير. إن هذا السلوك يحتمل تفسيرين[١٢٥]:

أولهما يتجلى في سلوك وعقلية الإدارة في تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية وثانيهما يكمن في تحايل المواطن على القانون.

❖ الأزمة التواصلية داخل الإدارة:

إن جميع المؤسسات التي ابتدعها الإنسان يمارس من خلالها نشاطاته وإبداعاته تعتمد على مرونة من المعلومات اللازمة لمجرد وجودها، ومن تم بلوغ الأهداف المعينة. فحسن سير العمليات والممارسات التي تقوم بها الإدارة يتوقف على تنظيم العلاقات الداخلية وكذا الخارجية في إطار تنظيم محكم يضمن الفعالية الإدارية، فقد بات من المسلم به أن نجاح التنظيم الإداري يعود أساسا إلى نجاعة نظامه التواصلي. كما أن طبيعة النظام الإداري تتحدد من خلال مؤشر علاقة الإدارة بالعموم[١٢٦]، ذلك أن درجة انفتاح أو إنغلاق الإدارة

---

[١٢٤]_ إدريس احد يدو: "تخليق العمل الإداري وأثره على المرفق العام – الإدارة الجماعية نموذجا – رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق، سطات،2010 ، ص: 23.

[١٢٥]_ عبد الله شنفار: "مرجع سابق"، ص: 92.

[١٢٦]_ علي سدجاري: " الدولة والإدارة بين التحديث والتقليد"، دار القلم الرباط،1995، ص: 27.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

يتحدد حسب نوع تمفصلها مع المحيط. وبالتالي يمكن اعتبار التواصل بمثابة الشرايين في الإدارة.

لكن، وبالرغم من المحاولات الداعية إلى تحسين قنوات التواصل بين الإدارة والمواطن والإنفتاح عليه، فإن معظم الإدارات لازالت تعيش أزمة حقيقية على مستوى نظامها التواصلي الناتج عن انغلاق هذه الإدارة في وجه العموم وطغيان الطابع المخزني في معاملتها للمواطن المرتفق، ويبتدئ ذلك جليا منذ الوهلة الأولى التي تطأ فيها قدما المواطن الإدارة من خلال عملية الإستقبال، لتبدأ معاناة هذا المواطن بين مسالك ومصالح الإدارة خاصة عند الحصول على المعلومة، أو ما يمكن تسميتها بإشكالية الإعلام الإداري.

❖ **الإختلاس:**

هو عبث الموظف العام بالائتمان على حفظ الأموال التي وجدت بين يديه بمقتضى وظيفة سواء كانت تخص الدولة أو الأفراد.

ويعتبر الاختلاس من أسوأ الإنحرافات الإدارية حيث يلجأ الكثير من المسؤولين إلى إستغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق إختلاس الأموال العمومية: فهي جريمة مخلة بالشرف تتجسد في الإستيلاء على الأموال التي تكون بعهدة الموظف العام أو عندما يقوم الموظف بتحصيل أموال غير مستحقة كجباية رسم أو غرامة أو فوائد[١٢٧] .

❖ **التزوير:**

هو تغيير حقيقة في محضر رسمي يقصد الغش وبإحدى الطرق التي عينها القانون والتي تسبب ضررا للغير، وهو إحدى الجرائم التي تمثل الإنحراف في السلوك الأخلاقي للمواطن

[١٢٧] _ أحمد محمد عبد الهادي: "الانحراف الإداري في الدول النامية"، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997، ص: 50.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

العام، وهو استغلال الوظيفة والنصب لتحقيق مأرب أو أغراض غير مشروعة تستنكرها المبادئ والقيم[١٢٨].

إن كل هذه الأسباب السالفة الذكر جعلت الحكومة المغربية تتبنى ميثاق حسن التدبير الذي ينبثق من مقاربة استراتيجية ترمي إلى ترسيخ إدارة مواطنة وحديثة تطمح إلى بث الحيوية في هياكلها و إلى تجديد دواليبها.

ويعد هذا الميثاق إطارا مرجعيا يحدد القيم والمبادئ الكبرى التي يجب أن تشكل أساس العمل والتصرف في نطاق جميع المرافق العمومية، بهدف خدمة المصلحة العامة وتلبية إحتياجات المواطن وإعادة الثقة في الإدارة، ولقد تمحور هذا الميثاق[١٢٩] حول ثلاثة نقط رئيسية:

- ✓ الإلتزام بالعمل على تخليق الحياة الإدارية
- ✓ الإلتزام بترشيد التدبير العمومي
- ✓ الالتزام بتدعيم التواصل والتشاور والإنفتاح الإدارة على محيطها

أما بالنسبة للصعوبة التي عاقت ولازالت تعيق هذا الميثاق فهي تلك المتعلقة بالبيئة العامة التي يتم فيها العمل الإداري والتي لا تساعد بتاتا على ذلك، يضاف إليها النقص الحاصل في الموارد البشرية الكفأة وذات العلاقة بالاجهزة الإدارية، فالعنصر البشري يعد جوهر عملية تنفيذ وتطبيق العمليات الإصلاحية وترجمتها إلى واقع ممارس، لذا كان من الضروري إعادة النظر في هذا المفهوم وهذا ما سنراه في الفقرة الموالية:

٢ -المداخل الأساسية لتخليق الحياة العامة

---

[١٢٨] _ سعيد خيزران: "مرجع سابق"، ص: 29.

[١٢٩] _ ميثاق حسن التدبير، وارد في www.mmps.gov.ma الموقع الإلكتروني لوزارة تحديث القطاعات العامة.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لقد انبثق ميثاق حسن التدبير من مقاربة استراتيجية ترمي إلى ترسيخ إدارة مواطنة وحديثة، تطمح إلى بعث الحيوية في هياكلها وإلى تجديد دواليب إشتغالها، وإرساء ثقافة من نوع جديد ترتكز على الوضوح والشفافية، وبهذا فقد شكل الميثاق إطرارا مرجعيا يحدد كما أسلف الذكر القيم والمبادئ الكبرى التي يجب أن تشكل أساس العمل والتصرف في نطاق جميع المرافق العمومية بهدف خدمة المصلحة العامة وتلبية حاجيات المواطنين وإعادة الثقة له في الإدارة[١٣٠].

لقد كان من نتائج أو إنعكاسات ميثاق حسن التدبير إصدار عدة قوانين منها:

❖ **قانون التصريح بالممتلكات:**

في إطار ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة ونظافة الذمم المالية للموظفين والمسؤولين، أصدر المشرع القانون الخاص بالتصريح الإجباري بالممتلكات لبعض فئات الموظفين العموميين بممتلكاتهم[١٣١].

إن الإجراء الذي أعلن عنه المشرع بشأن التصريح الإجباري بالممتلكات بالنسبة للمنتخبين المحليين يشكل خطوة أساسية في دعم المنظومة القانونية التي تسعى إلى تخليق الممارسة الإدارية بالمرافق العمومية. فتطبيق هذا القانون بالشكل الذي صيغ فيه، سيحد من التطاول على المال العام والإغتناء غير المشروع.

❖ **تخليق إبرام الصفقات العمومية:**

---

[١٣٠] _ إدريس أحد يدو: مرجع سابق، ص: 68.

[١٣١] _ ظهير شريف رقم 202-07-1 الصادر في 29 شوال 1429، (20 أكتوبر 2006) بتنفيذ القانون رقم 06-54 المتعلق بإحدات التصريح الإجباري لبعض منتخبي المجالس المحلية وبعض فئات الموظفين والأعوان العموميين بممتلكاتهم ، الجريدة الرسمية، عدد5679، بتاريخ 5 نونبر 2008، ص: 4014.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لقد نص مرسوم 20 مارس 2013 ولأول مرة في نظام الصفقات العمومية على مواد ومقتضيات قانونية تهدف إلى تخليق تسيير الصفقات العمومية وتحارب الغش والرشوة، وهي خطوة تبدو منسجمة مع توجه المغرب في إطار الإجراءات والمبادرات التي اتخذها في مجال مكافحة الفساد والرشوة في تخليق الحياة العامة.

وقد حرص هذا المفهوم في مقاربته التخليقية للصفقات العمومية على إعطاء الإهتمام الكافي للإرتقاء بمستوى أعمال الإدارة والمتدخلين من جانبها إلى الدرجة المطلوبة من الشفافية والإعتماد على الواجب والضمير المهني في أشغالها سواء بالنسبة لمرحلة الإبرام أو مرحلة التنفيذ، وذلك على اعتبار ما يمثله تخليق تسيير الصفقات العمومية من أهمية كبرى بالنسبة للحفاظ على المال العام وتجويد المرفق العام. وفي هذا الإطار فقد أرسى المرسوم المذكور مجموعة من المقتضيات القانونية الجديدة تشكل ركيزة أساسية لعملية تخليق أعمال الإدارة في ميدان الصفقات العمومية[١٣٢].

ويتجلى تخليق الصفقات العمومية في إلتزامية قيام الإدارة بالإعلان عن البرامج التوقعية السنوية للمشاريع التي تنوي إنجازها وكذا فتح الأظرفة في جلسة عمومية وكذا إدلاء المتنافسين بتصريح الشرف يمكن أن يؤدي عدم صحة المعلومات إلى عقوبات تأديبية كالإقصاء المؤقت أو النهائي...[١٣٣].

إن الإصلاح القانوني و التنظيمي الذي سعى إلى وضع تدابير قانونية تهدف في مضمونها إلى تخليق الحياة العامة وإعادة الإعتبار للبعد الأخلاقي في العمل الإداري عبر إدراج مبادئ الشفافية والمسؤولية في هذه القوانين، لا يكفي لتخليق الإدارة وجعلها أكثر شفافية ما لم يتم تغيير العادات والتقاليد السائدة بالإدارة بأخلاق وعادات أخرى عوض تغييرها بالقوانين.

---

[١٣٢] عبد الله البو: "شفافية إبرام الصفقات العمومية بالمغرب"، في ضوء مرسومي 30 دجنبر 1998 وفبراير 2007، رسالة لنيل د.د.ع.م، في القانون العام، وحدة تدبير الشأن العام، جامعة محمد الخامس، السويسي، كلية الحقوق، الرباط ، السنة الجامعية :2008/2007 ، ص: 101.

[١٣٣] _ المادة 24 من مرسوم الصفقات العمومية السالف الذكر.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

لذلك وعى الساهرون على تدبير الشأن العام ببلادنا تمام الوعي بأن القوانين وحدها تبقى غير كافية إذا لم يتم تعزيز إختصاصات المؤسسات المكلفة بمحاربة الفساد الإداري والمالي.

تأسيسا على ما سبق جاء الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 المتعلق بالإصلاح الدستوري بمجموعة من المرتكزات تهم إصلاح بنية الدولة والمجتمع، من بينها المرتكز السادس في الخطاب الذي نص على تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

لقد زكى الدستور الجديد للمملكة[١٣٤] لسنة 2011 تخليق الحياة العامة وجعله مرتكزا أساسيا لمواصلة بناء دولة حديثة وإرساء دعائم مجتمع تتوفر فيه مقومات العيش الكريم . فقد نص على مبادئ جديدة، وتضمنت نصوصه إجراءات تروم تحقيق الشفافية ومحاربة الرشوة، فما هو يا ترى الجديد الذي أتى به الدستور الجديد في مجال تخليق الحياة العامة؟

لقد نص الدستور الجديد لسنة 2011 في الباب الثاني عشر المتعلق بالحكامة الجديدة على أن المرافق العمومية تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية[١٣٥].

كما تم في الدستور دسترة التصريح الإجباري بالممتلكات حيث تم إلزام كل شخص منتخبا كان أو معينا يمارس مسؤولية عمومية، بتقديم تصريح كتابي بالممتلكات والأصول التي هي في حيازته، بمجرد تسلمه لمهامه، وكذا خلال ممارستها وعند انتهائها (الفصل 158 من الدستور) ، وذلك استنادا إلى قاعدة تلازم ممارس المسؤوليات والوظائف العمومية بالمحاسبة، ولتحقيق هذه الغاية شدد الدستور الجديد على استقلالية الهيئات المكلفة بالضبط والحكامة الجيدة وإمكانية إحداث هيئات أخرى وفق الضرورة، على أن تقدم هذه الهيئات تقارير عن أعمالها لإخضاعها للنقاش من طرف البرلمان. وأفرد مشروع الدستور الجديد

---

[١٣٤]_ ظهير شريف رقم 1.11.82 صادر في 14 رجب 1432 (15 يونيو 2011) بمثابة دستور للمملكة المغربية، الجريدة الرسمية، عدد 5952.

[١٣٥]_ الفصل 154 من الدستور .

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

جزءا من باب الحكامة (الفصول من 161 إلى 170) للتنصيص على مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، ومن هذه الهيئات نجد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، كما نجد أيضا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي نص الفصل 165 من الدستور على أنها تسهر على احترام التعبير لتعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري.

كما أناط مشروع الدستور بالهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، والمساهمة في تخليق الحياة العامة[١٣٦]. وهذا يعني أن صلاحيتها لن تكون تحت تأثير أي جهة، مما سيمنحها إمكانيات أكبر للقيام بعملها بشكل فعال وناجع، وبالتالي لن يقتصر دورها على الاستشارة والاقتراح.

كما زكى الدستور الجديد دور المجالس الجهوية للحسابات والمجلس الأعلى للحسابات في مراقبة المالية العمومية والمحلية بالمغرب، حيث تمارس هذه المحاكم المالية مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة وباقي الأشخاص المعنوية العامة الأخرى. إضافة إلى ذلك أناط الدستور الجديد بالمجلس الأعلى مهمة مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات، وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية[١٣٧].

المطلب الثاني: تفعيل الجهوية المتقدمة

تعتبر الجهوية المتقدمة اختيارا تمليه متطلبات الدولة الديمقراطية الحديثة للتخفيف من العبئ الذي كان تحدثه مركزية الإدارات الدولة، من خلال نقل جزء من الصلاحيات فيما يخص التسيير وكذا اتخاذ القرارات إلى المحيط من خلال نخب محلية مؤهلة في إطار سياسة

---

[١٣٦] _ الفصل 167 من الدستور السالف الذكر.

[١٣٧] _ الفصل 147 من الدستور.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

القرب للوصول إلى أعلى درجات التسيير المحلي انطلاقا من ما توفره هذه السياسة من حكامة جيدة لبلوغ التنمية المنشودة[١٣٨].

إذن فسياسة الجهوية تحمل بين طياتها نزعة الميل لانتهاج الأسلوب الديمقراطي في توسيع العمل التنموي والتنمية المحلية بمحاولة إعطاء الجماعات المحلية (الجماعات الترابية) حاليا، دورا مهما في المساهمة في التنمية وتجاوز سلبيات المركزية المفرطة في بنية الإدارات العمومية للدولة[١٣٩].

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى المنهجية التي اعتمدت في ترسيخ الديمقراطية المحلية (فقرة الأولى) وكذا بلوغ حكامة ترابية في تدبير الشأن العام المحلي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ترسيخ الديمقراطية المحلية

تتجلى الديمقراطية المحلية من خلال نقل جزء من صلاحيات السلطة المركزية إلى المحيط لتمكين النخب المحلية من القيام بممارسة الشأن العام في إطار سياسة القرب، نظرا لما تعبر عنه هذه السياسة من فاعلية على صعيد التدبير الإداري وحكامة جيدة في التدبير المحلي.

فالجهوية مؤسسة تواكب مسار الانتقال الديمقراطي والتنظيم العقلاني في إعادة بناء الصرح المؤسساتي للدولة، وإرساء دعائم إدارة حديثة تعمل على التقليص من حجم التباينات التنموية وتجاوز الإختلالات التي تعتري التسيير العمومي المحلي في إطار تقريب الخدمات من المواطنين على أساس المساواة.

ولقد جسدت الإدارة التي أبانت عنها المؤسسة الملكية في تبني سياسة الجهوية المتقدمة باعتبارها فكرة نابعة من الإستراتيجية المتبعة في ظل العهد الجديد تقوم على أساس تشييد

---

[١٣٨]_ سهام مقور: "الإصلاح الإداري في فكر الملك محمد السادس " (دراسة في تحليل رسالة لنيل الماستر في القانون العام كلية الحقوق سطات2011 – 2012، ص: 107.

[١٣٩]_ خليل الناهي: البعد التنموي المحلي، دراسة في الأسس والمقومات المالية المحلية، الجهة المغرب تشييد وجماعات محلية (منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 10، 1998 – 103.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

مغرب عصري يبلغ من النضج ما يكفي للدخول في مرحلة جديدة من ترسيخ الديمقراطية المحلية، التي تؤشر لمستقبل جهوي مغربي يتخذ من التراب المحلي الوسيلة المثلى لتحقيق تنمية شاملة هدفها الإنسان بتحسين الخدمات المقدمة له[١٤٠].

فالديمقراطية المحلية تتجسد من خلال التنمية المحلية والجهوية والتي ترمي إلى تدبير إداري ناجع بالاعتماد على سياسة اللاتمركز الإداري في إدارة الشأن لعام المحلي تدبيرا ديمقراطيا.

فالديمقراطية المحلية مصطلح له حمولات ودلالات متعددة تبرز من خلال مؤسسة الجهة باعتبارها وسيلة لترسيخ الديمقراطية لما تتوفر عليه من اختلافات وتعدديات بجميع روافدها، عن طريق تجميعها في نسق موحد يضم مختلف المجهودات في بنية متكاملة ومنسجمة أساسها الحوار والمشاركة بين الفاعلين[١٤١].

فإعطاء الصلاحيات والموارد اللازمة للمجالس الديمقراطية يمكنها النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة لتحسين تدبير شؤون مناطقها، فمقاربة الحكامة الترابية الجيدة لجهات المغرب تعد مقاربة تؤسس لبنية تجمع أكثر من فاعل عمومي ومحلي، ذلك أن النمط التقليدي للتدبير المرتكز على محورية الدور الموكول للجماعات المحلية لم يعد يلبي الغاية المرجوة منه، فبناء الديمقراطية المحلية يتطلب مستوى معين من التحرر السياسي (L'émancipation politique) يعتمد على تقاسم للشرعية والاختصاصات[١٤٢] مما يفترض منطقا مؤسساتيا بديلا، وأشكال جديدة من ممارسة السلطة ، وسياسة تنموية من تحت (par le bas).

---

[١٤٠] _ سهام مقور: نفس المرجع المذكور، ص: 109.

[١٤١] _ نفس المرجع أعلاه، ص: 109.

[142] _ Alain Claisse « l'espace démocratique local dans les pays en développement » Etat espace et pouvoir local : réflexions sur le Maroc et les Etats en .page :239.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

فالتوجه الجديد لمتطلبات الإدارة المواطنة يتجلى في تعزيز سياسة القرب أي إدارة قريبة من احتياجات المواطن واهتماماته وتطلعاته المتمثلة في الخدمة العمومية الجيدة[١٤٣] والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

فالأهمية التي تحظى بها الجهة فرضت على المؤسسة الملكية من خلال أوراش الإصلاحات المعتمدة في العهد الجديد من أجل تطوير وتنمية المؤسسة المنتخبة، وعليه أصبحت مسألة تطوير التنظيم والممارسة الجهوية أهم التحديات التي تجتاح الساحة الوطنية في مغرب اليوم خاصة مع وجود مجموعة من المحفزات التي تعمل على دعم العمل الجهوي ومحاولة تجاوز الاختلالات التي تطبعه، ولهذا فتعزيز ثقافة القرب كإحدى المؤشرات الأساسية في التنظيم الجهوي المعاصر تشكل خطابا جديدا لذا منهجية الملك محمد السادس وفلسفة نبيلة تؤسس أخلاقا جديدة داخل الجماعات المحلية تعمل على تطوير شرعية الجهوية.

فترسيخ ثقافة القرب التي انطلق المغرب في نهجها في العشرية الأخيرة تعد أحد الركائز الأساسية التي يستمد منها التنظيم الجهوي مشروعيته نحو التجدد والاستمرار والحداثة، بفضل ما لثقافة القرب من إحاطة بشؤون الساكنة المحلية وملامسو ميدانية لمشاكلهم و إشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة، لتلبية طلبات المواطنين وحاجياتهم المحلية حتى يسترد المواطن ثقته في المؤسسات اللامركزية ومن بينها الجهة، الشيء الذي يكون له أثر إيجابي على التنمية المحلية والتنمية الجهوية المنشودة.

وقد شكل الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم 12 أكتوبر 1999 أمام ممثلي الجهات والولايات والعمالات والأقاليم الانطلاقة الأولى للمفهوم الجديد للسلطة الذي يؤسس لتأهيل المجال لجهوي في محاولة لمؤسسة المفاهيم الجديدة المتعلقة بثقافة القرب، فهي إستراتيجية جديدة تحمل في طياتها ديناميكية فكرية ثقافية ومقاربة ذات خصوصية حداثية تعكس

[١٤٣] _ سعيد جفري وكريم لحرش: الجهوية الموسعة بالمغرب (أ نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة)، مرجع سابق، ص: 14.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

إشكالية الإدارة وقضايا التغيير بالبلاد المتعلقة بالإنتقال الديمقراطي السياسي، أو الإنتقال المؤسساتي.

فالإنطلاقة الأولى التي رسمت الخطوط العريضة للمفهوم الجديد للسلطة جعلت من السلطات العمومية أداة لخدمة المواطن تقوم برعاية مصالحه إشراكه في معالجة قضاياه ومشاكله، حيث أكد الملك محمد السادس في هذا السياق: "... نريد في هذه المناسبة أم نعرض لمفهوم جديد للسلطة وما يرتبط به مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات الفردية والجماعية على السهر على الأمن والاستقرار وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي، وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل لمكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه جميع المواطنين، ولكن تطلب اهتماما مباشرا لهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة..."[١٤٤].

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الجهوية الحقل الذي سيعمل على مأسسة المفهوم الجديد للسلطة بالنظر إلى أن الجهة مجرد تعبير عن ثورة سياسية وإدارية فقط، بل هي أيضا ثقافة عقلانية تعمل على صناعة نخب محلية وجهوية تتولى القيادة مستقبلا على الصعيد الوطني[١٤٥].

فأهمية المفهوم الجديد للسلطة باعتبارها دعامة أساسية للمنظومة الجهوية عندما ندرك أن مصدر مشروعية هذا المفهوم يكمن في مطابقة العمل الإداري لرغبات وطموحات المواطنين، إذ يجب على الإدارة أن تسهر على أن يكون عملها يلبي رغبات وأمنيات مجموع المدارين، لأنها لا تشكل هدفا في حد ذاته فهي أولا وقبل كل شيء خدمة لصالح العموم، فالإدارة لا يجب أن تشكل سلطة فوق الأفراد، بمعنى أن المفهوم الجديد للسلطة

---

[١٤٤]_ خطاب 12 أكتوبر 1999، مرجع سابق.

[١٤٥]_ امحمد العيساوي: تطور نظام الجهة بالمغرب، دراسة قانونية – سوسيو سياسية – دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في لقانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، السنة الجامعية: 2007/2006، ص: 15.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

يجب أن يتوخى في تطلعاته الأساسية إلى خدمة المواطن أي خدمة الحاكمين (السلطة) للمحكومين (المواطنين) وليس العكس[١٤٦].

إن إحلال جهوية متقدمة كمنظومة إصلاحية جديدة أدخلها المغرب حيز التنفيذ، تجد من خلال الإرادة المؤمنة بها في التصور الجديد لها، أرضية مناسبة تقوم على المفهوم الذي يقوم على أساس التقرب أكثر من المواطن وإشراكه في عملية اتخاذ القرار لدرجة يصبح فيها المواطن هو المتحكم في السياسات العمومية المتخذة من طرف الدولة حيث تكون هذه السياسات أو القرارات مراعية لمستلزمات التي يتطلبها المجال تحت دولتي، وهذا ما يجعل تبني المفهوم الجديد للسلطة في إطار ترسيخ سياسة القرب يؤدي إلى بناء دولة مراعية في أساس تنميتها المستقبلية للقاعدة كأساس في التنمية من الأسفل إلى القمة، حيث لا يمكن للدولة أن تتدخل إلا في حالة وجود عجز مالي أو قانوني يسبب عجزا للسير العادي المنتظم للوحدات الترابية.

فالجهوية الموسعة تعتبر أسلوب للتدبير المحلي من المستوى التقليدي للجماعات المحلية ومنحها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومنحها الصلاحيات ووسائل العمل المادية والبشرية والقانونية للنهوض بالتدبير العمومي المحلي.

ويخول الدستور الجديد لمجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها، كما يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله[١٤٧].

إذن فالدستور الجديد يهدف إلى خلق جهة كمجموعة أو وحدات منسجمة تهدف إلى تكامل اقتصادي إداري تنموي من أجل النهوض بمؤهلاتها وتسخير إمكانياتها البشرية والطبيعية

---

[١٤٦] _ محمد اليعكوبي: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص:209.

[١٤٧] _ الفصل 139 من الدستور الجديد المراجع 2011.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

والمادية في إطار متكامل ومتوازن[١٤٨]، تعني إمكانية المنطقة من التصرف الكامل في رقعتها الجغرافية لتحقيق التنمية المحلية المنشودة بشكل متوازي مع مختلف الجهات.
فالفوارق بين الجهات كان نتيجة طبيعية خاصة وأن هذه الجهات تزايد عدد سكانها الأمر الذي أصبح معه الإقليم وحدة ترابية غير قادرة كإطار على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الكافي[١٤٩].

ونتيجة للفوارق الاقتصادية الخطيرة بين الوحدات الترابية بدأت السلطات المغربية تهتم بالمقاربة التشاركية كسياسة قادرة على إحداث قطيعة مع الفوارق والتفاوتات الاقتصادية في مختلف الجهات، فالمقاربة التشاركية تساعد الإقليم على خلق جهات قادرة على تحقيق التنمية.

فالجهة تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية، ومجالا خصبا فيما يخص الميادين الحيوية تسهل عملية التخطيط والتفكير في مستقبل أفضل للوحدات الترابية في إطار التعاون والتكامل باعتبارها أداة توحيد وعنصر التحام[١٥٠]، لأن المشكلات التي تواجهها المجتمعات المحلية نتيجة للتطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية المحيطة والتي همت التحولات السياسية والسوسيوقتصادية العالمية التي استندت عليها المؤسسة الملكية في الخطاب السياسي الموجه للفاعلين المحليين بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
فالتنمية الوطنية والمحلية بشكل خاص مسؤولية أو كلتها أعلى سلطة في الدولة للمسؤولين عن الوحدات الترابية، هذه المسؤولية برزت من خلال المفهوم الجديد للسلطة باعتماد المقاربة التشاركية كإستراتيجية للتنمية المحلية بالمشاركة في إعداد البرامج التنموية وتنفيذ الخطط المعدة لها، فالمكتسبات التي حققها المغرب منذ دخوله في الأوراش الإصلاحية

---

[١٤٨]_ صالح المستف: التطور الإداري في أفق الجهوية، من المركزية إلى اللامركزية. مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر الدار البيضاء 1989، ص: 273.

[١٤٩]_ فاطمة مزروع السعيدي: الإدارة المحلية اللامركزية بالمغرب، الطبعة الأولى2003، ص: 125.

[١٥٠]_ خطاب أكتوبر 1999.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

تحققت من خلال مساهمة جميع المغاربة[١٥١]، كما تم التأكيد على هذا المعطى الذي وضعه جلالة الملك كذلك من خلال دعوة "... جميع المغاربة إلى الإنخراط الفاعل والتلقائي، في كل المبادرات التنموية التي نطلقها..."[١٥٢].

فالدعوة لانتهاج سياسة المقاربة التشاركية كإستراتيجية للتنمية باعتماد المقومات الهيكلية التي تزخر بها البلاد وكذا من خلال المشاريع التنموية التي يقوم بها جلالة الملك بالاعتماد على الزيارات الميدانية للجهات التي تفتقر إلى أبسط شروط التنمية تجعلها سندا قويا ورافعة فعالة للتنمية الشاملة.

فحسب خطاب العرش لسنة 2002 فإن الديمقراطية لن تتحقق إلا من خلال تعزيزها بمكتسبات التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي بتحرير طاقة الموارد البشرية للعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بنهج سياسة تعاقدية بين السلطات العمومية وباقي الفاعلين لمواصلة إنجاز المشاريع التي تعود بالنفع اقتصاديا واجتماعيا على الساكنة المحلية، وهذا "... لن يتأتى إلا بتجاوز الاختلافات والمواقف المتعارضة... وتحقيق الانسجام في الرؤى والوضوح في الأهداف واحترام الثوابت... والثقة والتضامن والتشبع بروح الوحدة والحكمة والتوافق وانتهاج التدرج والعقلانية في توظيف الطاقات المشتركة لتحقيق تطلعات أجيالنا المستقبلية..."[١٥٣].

وهنا تبرز أهم المرجعيات التي يوظفها الملك في جل خطاباته والمتجلية أساسا في توحد الجهود من أجل بلوغ الأهداف التنموية، فإشراك مختلف مكونات الدولة في الأوراش المنتجة تعطي دفعة أكثر لتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[١٥١] _ خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس مو جها للأمة بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2002.

[١٥٢] _ نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الملك والشعب تطوان 2006/08/20.

[١٥٣] _ خطاب عيد العرش 2002، مرجع سابق.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

"... عاقدين العزم على جعلها منبعا لا ينضب لترسيخ المواطنة الكاملة ولانخراط كل المغاربة سواسية في بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية..."[١٥٤].

إذن فالديمقراطية التشاركية أو المقاربة التشاركية خطوة مهمة نحو بناء مشروع مجتمعي حاثي يعتمد على تجسيد الديمقراطية الحقيقية لموازاة متطلبات الانتقال الديمقراطي كمرحلة تصالحية مع الإدارات العمومية لإرساء مقومات البناء الديمقراطي في هياكل الدولة وتحقيق المرحلة الجديد من خلال استكمال بناء الصرح المؤسساتي، بخلق مؤسسات فعالة قادرة على مواجهة التحديات المرتبطة بالواقع المجتمعي.

الفقرة الثانية: بلوغ الحكامة الترابية

ترتبط الحكامة بمجموعة من المصطلحات المفاهيمية التي توظف في مختلف الإشارات التي تشهدها عملية الإصلاح بالبلاد. كالتنمية والمجتمع المدني، المواطنة، دولة الحق والقانون والمفهوم الجديد للسلطة[١٥٥] الحكامة المحلية أو الترابية، حيث يفيد إلى كيفية إدارة الشأن العام بالكيفية التي تحقق التنمية بالاعتماد على معايير العقلنة في التدبير والتخطيط والمراقبة، حيث اعتماد الحكامة في عملية اتخاذ القرارات تأسس لعلاقة بين المجتمع ومؤسساته وتتضمن تفاعلات عديدة داخل هياكل الدولة تحدد كيفية اتخاذ القرار وممارسة السلطة ، وفي هذا الإطار اعتبرت الحكامة أساس عملية الإصلاح الإداري لبنيات الدولة والمجتمع وترشيد التدبير العمومي وتحفيز المواطنين لإدارة الشأن العام[١٥٦].

---

[١٥٤]_ نص خطاب صاحب الجلالة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2007.

[١٥٥]_ مصطفى بلقزبر: الجهة والدولة ومسألة توزيع الاختصاصات (على ضوء القانون96/47) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، سطات2007 – 2008، ص: 135.

[١٥٦]_ أمينة جبران: المتحد العلمي في المدة الإدارية، مطبعة الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى2006، ص: 32.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

وعلى هذا الأساس اعتمدت سياسة الحكامة المحلية من أجل تعزيز دواليب الدولة فيما يخص الحكامة الترابية التي تعد أساس الجهوية المتقدمة، فمقاربة الحكامة المحلية عملية يتم من خلالها تسيير الإدارة المحلية بطريقة عقلانية تستعمل فيها أساليب التدبير العمومي الرشيد من تخطيط وتنظيم ورقابة موازية ومصاحبة الشأن العام المحلي.

فالحكامة هي بمثابة إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين على أساس مفهوم التعاقد، التشارك والتوافق، بالإضافة إلى أنها مقاربة ورؤيا وفلسفة جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي مالي اجتماعي وسياسي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام الوطني والمحلي، إذن فهي نمط جديد لتدبير السلطة والتنظيم السياسي والاجتماعي وهي رؤيا جديدة للدولة والمجتمع العلاقات الرابطة بينهما، ولسبل قيادة التغيير، وهي بذلك أيضا مقاربة جديدة لتدبير التغيير في المرفق العمومي والخصوصي، والمجتمع المدني.

فمستقبل البناء الديمقراطي هاجس لدى السلطة العليا للدولة في عملية الإصلاح الإداري لفتح مرحلة جديدة تعضد لمأسسة الجهة كمستوى أساسي في التدبير الترابي انسجاما مع الآفاق التي وعد بها المفهوم الجديد كمستوى أساسي في التدبير الترابي انسجاما مع الآفاق التي وعد بها المفهوم الجديد للسلطة للعهد الملكي الجديد، على ضرورة الارتقاء بوضع الجهة بالمغرب وبوظائفها إلى مستوى أعلى يتجاوز وضعية الحذر والترقب الذي انتاب تعامل مركز الدولة مع مطلب اللامركزية واللاتركيز. ومن تم فتنصيب المجلس الاستشاري للجهوية المتقدمة كان ضروري لخلق جهات قادرة على القيام بشؤونها الداخلية، فموضوع الجهة يطرح سؤالا استراتيجيا حول نجاعة الهندسة الترابية للمغرب ودمقرطة الإطار المؤسساتي للامركزية والدفع نحو فعالية محققة لآليات التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمختلف ربوع الوطن.

لذا فإن "... نجاح الجهوية رهين باعتماد تقسيم ناجع يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا..."[١٥٧] .

[١٥٧]_ نص الخطاب المسيرة الخضراء بتاريخ 2008/11/06، مرجع سابق.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

فدعوة جلالة الملك نحو إقامة جهوية متقدمة جاءت في الوقت الذي يعتبر فيه أن المغرب بحاجة إلى إضفاء جرأة أكبر على نوعية الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تكريس حكامة ترابية جديدة تعكس فعلا المشروع الحداثي الديمقراطي كقناعة وكممارسة مجتمعية، كتوجه قار للدولة وكمساهمة مواطنة في تدبير الشأن العام واستيعاب إكراهاته.

إن ربط نجاعة مسلسل الإصلاحات الكبرى في بلادنا بتفعيل الإختيار الجهوي كاختيار استراتيجي لتقوية حظوظ نجاح التأهيل الاقتصادي كسند لازم وكأرضية للمشروع الديمقراطي الحداثي، من خلال خلق آليات محكمة لمحو الفوارق المجالية في اتجاه التصدي لتنامي الاختلالات المترتبة عن الهوة الترابية بين أماكن ومناطق تتوفر على بعض إمكانات التعامل والتفاعل مع عالم اقتصاد المعرفة والتواصل وأخرى تفتقر لها بشكل صارخ بما يعمق الخصاص التنموي ويفاقم الفوارق بين الفئات والمناطق والجهات، تجسيد دمقرطة الحياة السياسية في جعل صيغ لا مركزية لتدبير المجال العام تفرز تحسنا في اعتماد كمقاربة ناجعة في التقسيم الترابي لتكثيف مجهودات بناء قواعد اقتصادية محلية وجهوية تؤازر المجهود الوطني لتأهيل النسيج الاقتصادي.

فالتوجه الملكي ليس عاديا، حين يطالب الحكومة، بجهة موسعة تخضع لمنطق الملائمة والتوازن سوسيو اقتصادي، كما أن تأكيده على اللاتمركز، إشارة إلى جعل الجهات حكومات محلية تتحمل مسؤوليتها في التنمية المحلية، وهكذا يتضح المقاربة الملكية شكلت تنظيرا سياسيا موجها، لكيفية تحقيق ميكانزمات الديمقراطية أولا، وثانيا تحديده لعناصر مهمة في إنجاح التنمية المستدامة التي أرادها الملك وهي: لجماعات المحلية، الجهات، الأقاليم ، العمالات، وباقي الشركاء المحليين في التنمية المحلية، والمجتمع المدني.

إذن يمكن القول أن الملك استطاع، أن يضع الأمور في نصابها، ويعطي لكل مؤسسة نصيبها الحقيقي في التنمية، بعد أن استقرأ، أن الدولة لا يمكن لها أن تقوم بكل شيء، في زمن تتأكد فيه آليات الحكومات المحلية، وأن الحكم المركزي للقرارات، والتسيير والتدبير لا يساهم في التنمية.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

فاعتماد مقاربة الحكامة الترابية في التنمية والديمقراطية هي اتجاه لبلورة التوجهات الملكية حيث كانت كفيلة بجعل الحقبة إطارا معبأ ومحفزا للبناء الاقتصادي وعنصر تضامن وتماسك للنسيج الاجتماعي، ولبلوغ هذا المنظور كان لازما القيام بإصلاحات في الإطار المؤساتي لمؤسسة الجهة وبنمط الحكامة التي يتعين إعماله خلال المرحلة الجديدة للمشروع الجهوية المتقدمة بالمغرب لتطوير القدرة المؤسساتية على إنجاز مستلزمات التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال نهج الدمقرطة الترابية الفعلية.

إن اتجاه المغرب نحو إقرار جهوية (متطورة) موسعة للحكم المحلي، يعتبر الأولى من نوعها منذ استقلال البلاد، تهدف إلى تسريع وثيرة التنمية المستدامة وتطوير الحكامة المحلية وتعزيز الديمقراطية المحلية، وإشاعة قيم التضامن بين المناطق في إطار وحدة وطنية وترابية.

حيث وضع جلالة الملك محمد السادس معالم الجهوية المنشودة موضحا مرتكزاتها في النهوض بالتدبير الإداري المحلي من خلال الورش الذي أسسه "... ليست الجهوية الموسعة المنشودة إجراءا تقنيا أو إداريا، بل توجه حاسم لتطوير هياكل الدولة وتحديثها والنهوض بالتنمية المندمجة...". وأضاف "... نتوخى من هذه الورش الكبيرة إيجاد جهات قابلة للاستمرار، ويظل طموحنا الارتقاء من جهوية ناشئة إلى جهوية متقدمة ذات جوهر ديمقراطي وتنموي، وجعلها عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية التي نحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات والحكامة الجيدة...".

فبتطبيق نظام الجهوية عوض المركزية، في تدبير الشأن المحلي للسكان، يقرب المركز من أنماط التسيير المحلي سيتم تقريب الجهات من أنظمة الحكامة والشفافية والمشاركة السكانية، للاستفادة من منافع الوضع المميز، وتقريب الهوة بين المركز والمحيط والسماح للجهات من انتهاج المخططات التي توفر لها التنمية الشاملة والمستدامة.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

خاتمة عامة:

إن تحديث ودمقرطة النظام السياسي المغربي، يعني بشكل أو بآخر تحديث مؤسسات الدولة ومصادر مشروعيتها، فرغم أن النخبة السياسية من أهم الفاعلين في النسق السياسي المغربي إلا أن استمراريتها الحالية في حاجة إلى دمقرطة وتحديث عميق يلاءم جملة من التحولات الإقليمية والدولية.

إن تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي يرقى يطمح له جميع الفاعلين في النسق لن يتأتى دون :

- تبني مشروع مجتمعي وأحزاب سياسية فاعلة وذات مصداقية تستقطب انخراط أكبر عدد ممكن من الفعاليات والمشاركين.
- إرادة حقيقية أو ما يطلق عليه بإرادة الانتقال. ولن يتأتى هذا بدون ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف.

إصلاح العقليات والبنيات الفكرية، ومأسسة المؤسات الحزبية ودمقرطتها.

تبني تعددية حزبية حقيقية قادرة على تجنيد نخبة سياسية مؤهلة لمعادلة الانتقال الديمقراطي.

تبني الانتقال الممأسس والمعقلن والمبني على ميثاق تعاقدي، فيمكن أن يعطينا درجة للمشاركة وثقة بين جميع الأطراف وهذا هو المدخل الأساسي لتأسيس فضاء التراضي وبالتالي الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية.

إجراء مراجعة شاملة للقوانين بحيث تلغى كافة القيود على الحريات العامة والفردية وتكون متلائمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتركيز بصفة خاصة على قوانين الصحافة والمطبوعات والعمل ومدونة الأسرة والمسطرة الجنائية.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- إصلاح النظام الانتخابي بحيث يضمن تعبير الانتخابات عن الإرادة الشعبية كاملة ويتطلب ذلك أن تجرى الانتخابات تحت إشراف لجنة قضائية وشعبية تتوفر لها كل الضمانات القانونية والفعلية لكي تقوم بمهمتها كاملة وتوضع الأجهزة الإدارية تحت تصرفها، ويكن لها الإشراف الكامل على العملية الانتخابية ابتداء من إعداد جداول الناخبين على التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج.
- إصدار قانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين.
- تصفية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في إطار حل عادل وشامل نهائي من خلال التحقيق النزيه وبدون انتقائية، وإعلان الحقائق كاملة حول ما حدث من انتهاكات والاعذار العلني للدولة عما حدث، وصرف تعويضات للمتضررين على قواعد العدل والإنصاف، وتسليم الرفات وشواهد الوفاة لأسر الضحايا، وإعادة الاعتبار للضحايا ماديا و معنويا.
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المطبقة بما يضمن الح من تأثيرها السلبي على الأغلبية الكادحة وإعطاء أولوية للحد من البطالة والفقر ومحاربة الفساد وإلغاء الامتيازات ووضع أسس جديدة تضمن تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

إن تنفيذ هذه التوصيات لاستكمال ودفع التطوير الديمقراطي في المغرب لا يمكن أن يتم بنجاح بالقفز على الواقع أو تجاهل علاقات القوى السياسية الراهنة في المغرب، وتناسى أن هذه العملية كلها بدأت في إطار التراضي والحل الوسط بل هي عملية إصلاحية متدرجة تتطلب استمرار التراضي بين المؤسسة الملكية والنخبة السياسية المغربية بشرط أن تعمل القوى الديمقراطية على إدخال طرف ثالث في هذه العملية هو الضغط الشعبي الذي لا يمكن بدون تصاعده تحقيق خطوات جديدة مؤثرة، كما يتعين المحافظة على وتدعيم التحالف السياسي الذي لعب دورا أساسيا في تحقيق هذه النقلة الديمقراطية والذي تشكل الكتلة الديمقراطية محوره الأساسي، وألا تستبعد من هذا التحالف أي قوة ديمقراطية، ويتم البحث باستمرار عن نقاط الاتفاق مع أوسع جبهة ديمقراطية ممكنة لضمان تطوير علاقات القوى

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

السياسية لصالح القوى الديمقراطية بما يكفل المواجهة الناجحة للتحديات التي تعوق المسيرة الديمقراطية.

لائحة المراجع المعتمدة:

أولا: الكتب

- ابن منظور: "لسان العرب"، دار المعارف بيروت الطبعة الثانية 1998.
- برهان غليون: "حلول الخيار الديمقراطي، 1994.
- صامويل هانتجتون: "الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوي، الطبعة الأولى 1993.
- عبد الرحمان شحشي: "قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني"، المطبعة الملكية الرباط، 2007.
- عبد الكبير الخطيبي: التناوب والأحزاب السياسية"، ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي، 1999.
- حسن طارق – عبد العالي حامي الدين: "دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية"، الطبعة الأولى 2011.
- رقية المصدق: "القانون الدستوري والمؤسات السياسية" النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة "الجزء الثاني"، الطبعة الأولى 1988.
- جون واتربوري: "الملكية والنخبة السياسية في المغرب" ترجمة ماجد نعمه وعبود، الطبعة الأولى 2004.
- الحسن الثاني: "التحدي" الطبعة الثانية 1980.
- موريس دوفرجيه: الأحزاب السياسية" الطبعة الرابعة 1983.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- سعيد نكاوي: "المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والإنشقاق، دار المعرفة للنشر 2003.

- محمد معتصم: "مختصر النظرية العامة للقانون الدستوري" طبعة 1992.
- جهان ماري دانكان: "علم السياسة" ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى 1992.
- سعيد جفري: "الحكامة وأخواتها"، مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2010.
- العبدي الهاني: "قاموس الإنسان والمجتمع"، طبعة 2004.
- علي سدجاري: "الدولة والإدارة بين التحديث والتقليد"، دار العلم الرباط، 1995.
- سعيد جفري وكريم لحرش: "الجهوية الموسعة بالمغرب".
- صالح المستف: "التطور الإداري في أفق الجهوية ، من المركزية إلى اللامركزية، الدار البيضاء 1989.
- فاطمة مزروع السعيدي: "الإدارة المحلية اللامركزية بالمغرب" الطبعة الأولى 2003.
- أمينة جبران: "المتحد العلمي في المادة الإدارية " مطبعة الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2006.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1 الأطروحات:

- عزيزة : "إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية الحقوق – عين الشق – الدار البيضاء 2001 – 2002.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- محمد أتركين: "الإنتقال الديمقراطي والدستور: قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للإنتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق – عين الشق – الدار البيضاء 2003 – 2004.
- بياز عبد الرزاق: "المسألة الدستورية والإنتقال الديمقراطي بالمغرب" كلية الحقوق – عين الشق – الدار البيضاء 2002 – 2003.
- عبد اللطيف مستكفي: "طبيعة الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب – مرحلة التسعينيات – أطروحة دكتوراه – كلية الحقوق عين الشق – 2002 – 2003.
- زين العابدين حمزاوي: "النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي – جامعة محمد الأول، كلية الحقوق وجدة – 2003 – 2004.
- نجيب الحجيوي: "سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية – أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق أكدال 2000- 2001.
- عادل بن اجبارة: "الملكية والنخبة السياسية في المغرب" أطروحة دكتوراه كلية الحقوق وجدة، 2006 – 2007
- ماء العينين محمد الإمام: "المجتمع المدني ودوره في الانتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق أكدال 2001- 2002.
- بشرى بوفتال: تخليق الحياة العامة بالمغرب ضمانة لتفعيل علاقات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق أكدال 2006 – 2007.
- محمد حسن النعيمي: السلوك البشري ودوره في الإصلاح الإداري، كلية الحقوق أكدال 2000 – 2001.

٢ للرسائل:

- قاسمي عبد اللطيف: "الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات والمعوقات" كلية الحقوق أكدال 2000- 2001.
- محمد يونسي: "النخبة والانتقال الديمقراطي بالمغرب: محاولة للتحديد"، كلية الحقوق سطات، 2011 – 2012.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- محمد زين العابدين الحسني: "التجربة الاسبانية الجديدة: محاولة للتقييم" كلية الحقوق الرباط 1990 – 2000.
- محمد المصطفى ولد محمد أمين "الانتقال الديمقراطي في موريطانيا: الإكراهات والرهانات" كلية الحقوق سطات 2010 – 2011.
- سعيد خيزران: "تخليق الإدارة بالمغرب" كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء 2003.
- سعيد بايش: " ظاهرة الرشوة في الإدارة العمومية كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء 2003.
- ادريس احديدوا: "تخليق العمل الإداري وأثره على المرفق العام – الإدارة الجماعية نموذجا" كلية الحقوق سطات 2010.
- عبد الله البو: " شفافية إبرام صفقات العمومية في المغرب في ضوء مرسومي 30 دجنبر 1998 وفبراير 2007" كلية الحقوق رباط 2007 – 2008.
- سهام مقور: "الإصلاح الإداري في فكر الملك محمد السادس: دراسة في تحليل المضمون كلية الحقوق سطات 2011 – 2012.
- امحمد العيساوي: " تطور نظام الجهة بالمغرب" جامعة عبد المالك السعدي 2006 – 2007.
- مصطفى بلقزبر: "الجهة والدولة ومسألة توزيع الاختصاصات: على ضوء القانون 47 – 96" كلية الحقوق سطات 2007 – 2008.

ثالثا: المقالات والمجلات:

- حسن طارق: "الشباب، السياسة وقضايا الانتقال الديمقراطي" الطبعة الأولى 2007.
- المختار مطيع : "التناوب على الحكم" المجلة الفصيلة دراسات ووقائع دستورية وسياسة، مارس 2000.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- بنجلون عصام: "التناوب في الخطاب الملكي" المجلة الفصيلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية مارس 2000.
- محمد عابد الجابري: " مستقبل التجربة الديمقراطية بالمغرب" المستقبل العربي العدد 239 – 1999.
- ليزيد بركة: "المسار التكتيكي والاستراتيجي للانتقال العسير" منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية الرباط 1998.
- محمد ضريف: " الحقل السياسي المغربي" منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي الطبعة الأولى 1988.
- جمال حطابي – حسن طارق: "المجلة المغربية للسياسات العمومية" العدد 8 صيف 2012.
- عبد اللطيف بكور: " دستور 2011 وسؤال الإنتقال الديمقراطي" المجلة المغربية للسياسات العمومية للعدد 8 صيف 2012.
- عبد اللطيف حسني: الملكية المغربية في الخطاب والممارسة 2007 – 2008 منشورات وجهة نظر 2008.
- نجاة سلمي: "الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم والتأسيس للمواطنة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد العدد 2005.
- عبد الحي المودن: في إشكالية انتقال الملك في المغرب" وجهة نظر العددان 9/8 سنة 2002.
- اسماعيل صبري عبد الله: "الديمقراطية داخل الأحزاب والوطنية وفيما بينها" مجلة المستقبل العربي العدد 64 يونيو 1984.
- أحمد حضراتي: "بؤس الظاهرة الحزبية بالمغرب: نزيف التشرذم والإنشقاق" الصحيفة عدد 52 – 14، 8 فبراير 2002.
- محمد زين الدين: "الحكامة مقاربة ابستمولوجية في المفهوم والسياق" مجلة مسالك العدد 8 ، 2008.

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- مولاي ادريس الحلابي الكتاني: " أية وظيفة للتخليق في إصلاح الإدارة المغربية" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد 41، 2001.
- عبد الله شنفار: "الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد 19 الطبعة الأولى 2000.
- زهور بورزة: "ثقافة العمل داخل الإدارة المغربية – الإدارة المحلية إدارة آزرو نموذجا، المجلة المغربية للسياسات العمومية العدد الرابع 2009.
- خليل الناهي: "البعد التنموي المحلي – دراسة في الأسس والمقومات المالية المحلية المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 10 – 1998.

رابعا: المحاضرات

- عبد اللطيف أكنوش: محاضرات علم السياسة ألقيت على طلبة السلك الثالث كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء السنة الجامعية 1997 – 1998.
- ادريس لكريني: " تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة ومطلب العدالة الانتقالية" محاضرات مادة الحياة السياسية الفصل الخامس علوم سياسية قانون عام كلية الحقوق مراكش.

خامسا: الجرائد

- أيت أرجدال سمير: "حكامة نزاهة القضاء: الدعامات والآليات، رقم 1" جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 9 دجنبر 2009 عدد 4567.

Ouvrage

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

- ✓ Ahmed herzenni. « les responsabilités partages de la transition démocratiques »nos/22-23 – automne 2001)
- ✓ Guy Hermet « la concept de transition démocratique »dans la transition démocratique/paradigme nouveau ou accélération de la modernité
- ✓ Olivier marc << Maroc une transition pleine dembuch >> N62 .2000
- ✓ Ben sbia Najib :<< pouvoir et politique au Maroc , projet de l'aternance>> Ed X media stratégie ; 1er édition ; Avril 1996 .
- ✓ Benamour abdelaali :<< la relève et la confusion des guerres. La vie économique >>n 3891 novembre 1996
- ✓ V. charles debbash-jean-marie pontier « introduction à la politique » dalloz- Paris ; 1995
- ✓ le petit Larousse illustré << éditions Larousse >>1998 .
- ✓ Michel rousset et autres :<<le droit administratif marocaine>> 4eme éditions ; imprimerie royale, 1984

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الفهرس:

مقدمة.....3

الفصل الأول: الإنتقال الديمقراطي بين النظرية والتطبيق.....8

المبحث الأول: نظرية الإنتقال الديمقراطي والتجربة الإسبانية (نموذجا).....9

المطلب الأول: الإنتقال الديمقراطي: مقاربة في المفهوم والمراحل.....9

الفقرة الأولى: المفهوم.....9

الفقرة الثاني: المراحل.....13

المطلب الثاني: تجربة الإنتقال الديمقراطي بإسبانيا.....14

الفقرة الأولى: الإتفاقيات (الدستور).....15

الفقرة الثانية: ملامح التغيرات داخل الأحزاب السياسية.....17

المبحث الثاني: التجربة التاريخية للإنتقال الديمقراطي في المغرب.....18

المطلب الأول: الإرهاصات الأولى للإنتقال الديمقراطي بالمغرب.....18

الفقرة الأولى: الإنتقال الديمقراطي من خلال تجربة حكومة التناوب التوافقي.....19

الفقرة الثانية: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.....25

المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي.....27

الفقرة الأولى: التفاعل المغربي مع الحراك العربي.....28

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

الفقرة الثانية: دستور 2011 وسؤال الإنتقال الديمقراطي.....31

الفصل الثاني: الإكراهات والرهانات.....36

المبحث الأول: عوائق الإنتقال الديمقراطي بالمغرب.....37

المطلب الأول: على مستوى المجتمع السياسي.....37

الفقرة الأولى: على مستوى المؤسسة الملكية.....37

الفقرة الثانية: على مستوى الأحزاب السياسية.....40

المطلب الثاني: على مستوى المجتمع المدني.....44

الفقرة الأولى: استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني.....45

الفقرة الثانية: الجماعات الضاغطة.....47

المبحث الثاني: رهانات الإ رتقال الديمقراطي بالمغرب.....54

المطلب الأول: التنزيل السليم والديمقراطي لدستور 2011.....55

الفقرة الأولى: ترسيخ الحكامة القضائية.....55

الفقرة الثانية: تخليق الحياة العامة.....60

المطلب الثاني: تفعيل الجهوية المتقدمة.....72

الفقرة الأولى: ترسيخ الديمقراطية المحلية.....73

الفقرة الثانية: بلوغ الحكامة الترابية.....80

خاتمة.....

84

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010

Copyright © 2015 Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques.
Créer en Septembre 2009 par Mr Nabil Bouhmidi
Date de Lancement: Avril 2010